

تقرير مجلس مراجعي الحسابات

عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

المجلد الخامس

المخطط العام لتجديد مباني المقر



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٧



ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0257-103X

المحتويات

الصفحة

٤	كتاب الإحالة
٥	المخطط العام لتجديد مباني المقر: حقائق هامة
٦	موجز
١٠	ألف - معلومات أساسية
١١	باء - الوضع المالي للمشروع
١٩	جيم - الجدول الزمني للمشروع ونطاقه
٢٣	دال - إدارة المجتمع
٢٨	هاء - تحقيق الحد الأقصى من فوائد المجمع المجدد
٣٣	واو - شكر وتقدير
٣٤	حالة تنفيذ التوصيات حتى السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

المرفق

كتاب الإحالة

رسالة مؤرخة ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من رئيس
مجلس مراجعي الحسابات

يشرفني أن أحيل إليكم تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتجديد مباني
المقر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

(توقيع) شاشي كانت شارما
المراقب المالي والمراجع العام للحسابات في الهند
رئيس مجلس مراجعي الحسابات

المخطط العام لتجديد مباني المقر: حقائق هامة

التكلفة النهائية المتوقعة للمخطط العام لتجديد مباني المقر (باستثناء تجديد مبني مكتبة داغ همرشولد والملحق الجنوبي)	٢ ٣٠٩,٣ ملايين دولار
التكلفة النهائية المتوقعة للنطاق المتبقي المقرر إنجازه بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٧	٣٧,٣ مليون دولار

النطاق

أُنجز في أيار/مايو ٢٠١٥	مبنى الأمانة العامة
أُنجز القدر الأكبر من الأعمال وسُلم المبنى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤	مبنى الجمعية العامة
أُنجز القدر الأكبر من الأعمال في شباط/فبراير ٢٠١٣	مبنى المؤتمرات
أُسقطا من نطاق المشروع في عام ٢٠١٥	مبني المكتبة والملحق الجنوبي
أُنجز في شباط/فبراير ٢٠١٧	هدم مبنى المرج الشمالي المؤقت
يُتوقع الإنجاز النهائي بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٧	إنشاء المساحات الخضراء للمرج الشمالي
يُتوقع الإنجاز النهائي بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٧	الأعمال المتعلقة بالأمن عند شارعي ٤٢ و ٤٨

موجز

معلومات أساسية

١ - أُوشك على الانتهاء المخطط العام لتجديد مباني المقر، وهو مشروع متشعب ذو قيمة عالية يهدف إلى تحديث مباني مقر الأمم المتحدة وتحسين كفاءة تشغيلها دون تعطيل العمليات اليومية. وقد وافقت الجمعية العامة على المشروع في عام ٢٠٠٢ (انظر قرار الجمعية العامة ٥٧/٢٩٢)، ورصدت له ميزانية أولية قدرها ٨٧٧ ١ مليون دولار، وكان موعد الإنجاز المتوقع هو تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وقد اكتملت إلى حد بعيد المباني الرئيسية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وشغلها موظفو الأمم المتحدة من جديد، ونُقلت مسؤولية تشغيل وصيانة المجمع إلى الإدارة. وتبلغ حالياً التكلفة النهائية المتوقعة للمشروع ٢ ٣٠٩ ملايين دولار، ويُتوقع أن تنتهي أعمال التشييد بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٧. ويُتوقع أن يلي ذلك الإقفال الإداري النهائي للمشروع وجميع العقود المتصلة به في آب/أغسطس ٢٠١٧.

٢ - وقد عانى المشروع، طوال مدة تنفيذه، من زيادات غير متوقعة في التكاليف بسبب عوامل مثل الحاجة إلى إزالة كميات كبيرة من الأسبستوس من المباني، واعتماد متطلبات أمنية أكثر صرامة وأعلى تكلفة، والأضرار التي خلفتها العاصفة ساندي. ولفت المجلس، في تقاريره، الانتباه إلى أوجه قصور كبيرة في إدارة المشروع ومراقبة التكاليف. ونظراً لوجود صعوبات جمة في استيفاء المتطلبات الأمنية، أُسقط تجديد وتحديث مبني المكتبة والملحق الجنوبي من نطاق المشروع.

٣ - ومن أهم الفوائد المتوقعة لهذا الاستثمار توفير بيئة عمل أكثر حداثة وأماناً وكفاءة من حيث استخدام الطاقة ومن الأيسر الوصول إليها.

نطاق التقرير

٤ - طلبت الجمعية العامة إلى مجلس مراجعي الحسابات، في قرارها ٥٧/٢٩٢، تقديم تقرير سنوي عن المخطط العام لتجديد مباني المقر. وهذا هو التقرير السنوي الرابع عشر للمجلس عن المشروع، وهو يقيم وضع المشروع في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧. ويركز هذا التقرير على ما يلي:

- الوضع المالي (انظر الفرع باء)؛
- الجدول الزمني للمشروع ونطاقه (انظر الفرع جيم)؛
- إدارة المجمع (انظر الفرع دال)؛
- تحقيق الحد الأقصى من فوائد المجمع المجدد (انظر الفرع هاء).

٥ - وجرّت مراجعة الحسابات في الفترة من ١٣ آذار/مارس إلى ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧. وأعدّ هذا التقرير استناداً إلى المعلومات المتاحة في وقت مراجعة الحسابات.

النتائج الرئيسية

الوضع المالي للمشروع

٦ - ظلت التكلفة النهائية المتوقعة لمشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر، باستثناء تجديد مبني مكتبة داغ همرشولد والملحق الجنوبي، إلى حد بعيد دون تغيير. وعلى النحو المبين في التقرير المرحلي السنوي الرابع عشر للأمين العام عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/71/309)، بلغ مجموع القيمة التراكمية للوفورات الناتجة عن إلغاء التزامات من سنوات سابقة طوال مدة تنفيذ المشروع ٢١٧,٤ مليون دولار. ولاحظ المجلس أنه في حين تُدرج بشكل محدد الوفرات المبلغية الناتجة عن إلغاء التزامات من سنوات سابقة في بند منفصل ومتميز من بنود الميزانية ضمن التقارير المرحلة السنوية عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر، مما يبين بوضوح مجموع قيمة الوفرات التي تتحقق على مدى فترة تنفيذ المشروع منذ بدايته، فإنه يتعذر تتبع الوفرات لعزوها إلى مكونات المشروع المحددة وتبيين الأسباب التي أدت إلى تحقيقها.

٧ - وأودع المقاول الرئيسي إخطارين بالتحكيم ضد الأمم المتحدة، ملتئماً بالتعويض في حال اضطاره لتسوية مطالبات كبيرة من المتعاقدين معه من الباطن. وفي الحالة الأولى، أودعت الأمم المتحدة طلباً تلتزم فيه حكماً ذا طابع إعلاني بأنها غير ملزمة بتعويض المقاول الرئيسي بموجب عقدها معه. وفي حال إقرار أي مطالبات ضد الأمم المتحدة، يمكن أن تزيد التكلفة النهائية للمشروع. وقد استبقت الإدارة مستشاراً قانونياً خارجياً للدفاع عن مصالحها في المنازعة القائمة بين المتعاقدين. وأفادت الإدارة بأن المطالبات المقدمة ضد المنظمة لا تسد من ميزانية فرادى المكاتب والإدارات، وإنما يتم استيعابها من خلال مجمل أموال المنظمة غير المخصصة و/أو إلغاء التزامات. كما أفادت بأن ميزانية المشروع والتنبؤ به لا يأخذان في الاعتبار أي مبلغ قد يلزم سداده إلى شركة إدارة التشييد في سياق عملية التحكيم.

٨ - ولم يُحرز أي تقدم صوب وضع مقترحات جديدة لتجديد مبني المكتبة والملحق الجنوبي اللذين أُسقطا من نطاق المخطط العام في عام ٢٠١٥. وأبلغت الإدارة المجلس بأنها لن تعدّ مقترحات شاملة إلا بعد أن تتخذ الجمعية العامة قراراً بشأن مسألة الاحتياجات الطويلة الأجل من أماكن العمل في نيويورك. كما أفادت بأن إعداد تلك المقترحات الشاملة بخيارات بديلة يتطلب الاستعانة بخدمات خبير استشاري كطرف ثالث لديه الدراية اللازمة في إعداد تلك المقترحات.

إدارة المجتمع

٩ - رغم أن الانتقال من مرحلة التشييد إلى إدارة العمليات اليومية قد حدث، فإنه لا توجد لدى الإدارة موارد بشرية كافية لإجراء الصيانة الوقائية الأساسية. واعتزمت الإدارة الاستعانة بخدمات شركة متخصصة في نهاية عام ٢٠١٧ بعد أن تكون قد أتيحت في وحدة صيانة المنشآت في نظام أوموجا بيانات ١٢ شهراً من بيانات الصيانة. وكان يُتوقع أن تجري تلك الشركة استعراضاً مستقلاً خارجياً لممارسات ونُهُج الصيانة وأن تقمّ التوازن بين تعهيد أعمال الصيانة للمصادر الخارجية وبين توفيرها بالاستعانة بالطاقات الداخلية بحيث تتحقق فعالية الكلفة في استخدام الموارد. وأصبح الموعد المقرر حالياً لتكليف هذه الشركة المتخصصة باستعراض نهجها في صيانة المجتمع المحدّد هو نهاية عام ٢٠١٨ وذلك بسبب تأخر نشر وحدة صيانة المنشآت في نظام أوموجا.

١٠ - ويساور المجلس القلق إزاء الضوابط الداخلية فيما يتعلق بصون الأصول. فبعد تحديد المباني في إطار مشاريع المخطط العام لتجديد مباني المقر، لم تتمكن الإدارة من تحديد أماكن ٢٠٨ أصول (٢٠٨ في المائة) من مجموع ١ ٠٠٠ من الأصول التي جرى التحقق المادي منها.

تحقيق الحد الأقصى من فوائد المجمع المجدد

١١ - رغم أن أداة متابعة استهلاك الطاقة والإبلاغ عنه^(١) دخلت حيز التشغيل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، فإن الإدارة ليست في وضع يتيح لها بيان الفوائد التي تحققت من كفاءة استخدام الطاقة. فقد أفادت الإدارة بأنه قد ثبت أن نظام هذه الأداة غير موثوق إذ لا يسجل بدقة بيانات استخدام البخار والغاز والمياه. كما أفادت بأنها تواصل العمل مع البائع على تحسين دقة الأداة وبينت أنها إزاء عدم موثوقية المعلومات المستمدة من الأداة تعتمد على فواتير المنافع لتتبع استخدام تلك المنافع. ولا تستخدم هذه الأداة حالياً إلا كمصدر ثانوي للمعلومات.

١٢ - وعلى الرغم من حدوث انخفاض كبير في استهلاك الطاقة، يلاحظ المجلس أن هناك مجالا لمواصلة تحسين المكاسب في الكفاءة عن طريق استهداف تحقيق المعايير المحددة في تقرير الخبير الاستشاري المؤرخ نيسان/أبريل ٢٠١٥، حيثما يمكن.

١٣ - ويلاحظ المجلس أن المخطط العام لتجديد مباني المقر نفذ عناصر التسهيلات المقدمة لذوي الإعاقة في مجمع المقر من قبيل الالفتات المكتوبة بلغة بريل ودورات المياه الميسرة بشكل تام لاستخدام ذوي الإعاقة. إلا أن المجلس يرى أن فعالية هذه التدابير لا يمكن أن يقرها إلا المستخدمون.

١٤ - ونفذت الإدارة مشروع الاستخدام المرن لأماكن العمل في ثلاثة طوابق بمبنى الأمانة العامة وتعزز تنفيذها في خمسة طوابق أخرى خلال عام ٢٠١٧. ويرجح أن يقابل التكلفة الكاملة لهذا المشروع، الموزعة على ثلاث سنوات، انخفاضاً في تكاليف الاستئجار والصيانة بحلول عام ٢٠٢٣، وفقاً للتقرير المرحلي للأمين العام عن تنفيذ نظام استخدام مرن لأماكن العمل في مقر الأمم المتحدة.

الاستنتاج العام

١٥ - بلغ المخطط العام لتجديد مباني المقر حالياً مرحلته النهائية بعد مرور حوالي ١٥ سنة واستثمار مبلغ قدره ٢ ٣٠٩,٣ ملايين دولار. فجميع إجراءات الشراء الرئيسية انتهت، وأعمال التشييد الرئيسية أُنجِزت، والأعمال المتبقية قيد التنفيذ، والإقفال الإداري للعقود المنجزة متواصل. وفي حين أسهم أثر الأحداث غير المتوقعة وسجل طويل من تقديرات التكاليف غير الدقيقة في تكبد تكاليف كبيرة وحدوث تجاوزات هامة في الوقت تعدت الفترة المقررة لتنفيذ المشروع، فإن الإدارة ينبغي أن تكون قادرة على إنجاز الأنشطة المتبقية في حدود الميزانية بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وتاريخ الإنجاز النهائي والإقفال الإداري للمخطط العام لتجديد مباني المقر هو آب/أغسطس ٢٠١٧.

(١) تستخدم أداة متابعة استهلاك الطاقة والإبلاغ عنه لرصد استهلاك الطاقة والإبلاغ عن كفاءة استخدام الطاقة.

التوصيات

١٦ - يوصي المجلس بأن تقوم الإدارة بما يلي:

إدارة المجمع

(أ) بذل الجهود لتنفيذ وحدة صيانة المنشآت في نظام أوموجا لتمكين إجراء استعراض مبكر لممارساتها في مجال الصيانة. فمن شأن ذلك أن يمكن الإدارة من إعداد خطة طويلة الأجل للصيانة تغطي أي ثغرات في جهودها في مجال الصيانة؛

(ب) اتخاذ خطوات لتعزيز إجراءات الرقابة الداخلية لحماية الأصول وتسجيلها ورصدها بصورة سليمة؛

تحقيق الحد الأقصى من فوائد المجمع المجدد

(ج) حل المسائل المرتبطة بأداة متابعة استهلاك الطاقة والإبلاغ عنه، المتعلقة بتسجيل وإبلاغ استخدام البخار والغاز والمياه من أجل تمكين الرصد الآني لجميع المنافع؛

(د) إجراء تحليل جدوى للمعايير المحددة في تقرير الخبير الاستشاري المؤرخ نيسان/أبريل ٢٠١٥ لتحديد مجالات تحسين كفاءة استخدام الطاقة، بعد مراعاة المرونة المعززة التي يتيحها تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر؛

(هـ) إجراء استقصاء للمستخدمين بشأن مدى فعالية خاصيات تيسير الوصول لذوي الإعاقة من أجل تحديد أي ثغرات، إن وجدت، في البنية التحتية المنشأة كجزء من المخطط العام لتجديد مباني المقر؛

(و) رصد مكاسب الإنتاجية بصورة منتظمة مع كفالة خفض الاحتياجات من أماكن العمل.

ألف - معلومات أساسية

المشروع وأهدافه

١ - يعد المخطط العام لتجديد مباني المقر مشروعا معقدا وعالي القيمة يهدف إلى تحديث مجمّع مقر الأمم المتحدة في نيويورك وتأمينه والحفاظ عليه دون تعطيل العمليات اليومية. وشمل النطاق المعتمد لهذا المشروع ما يلي:

- تجديد خمسة مباني رئيسية، فضلا عن مجمّع الطوابق السفلي الواسع
- تشييد مبنى آمن مؤقت في المرج الشمالي لإيواء بعض الأنشطة خلال فترة تجديد تلك المباني، ثم هدمه بعد إنجاز أعمال تجديد تلك المباني
- نقل الموظفين إلى حيز مكتبي مؤقت في مواقع متفرقة في مدينة نيويورك ثم إعادتهم، وينطوي ذلك على أكثر من ١٠ ٠٠٠ عملية نقل للموظفين
- ٢ - وتثلّت النواتج المتوقعة للمشروع (انظر A/55/117، الفقرة ٢) في توفير مجمّع مقر يتسم بالخصائص التالية:

- الكفاءة من حيث استخدام الطاقة والخلو من المواد الخطرة والامتثال لأنظمة البناء والحريق والسلامة المعمول بها في المدينة المضيفة
- إتاحة الدخول الميسّر لجميع الأشخاص إتاحة كاملة
- استيفاء جميع متطلبات الأمن المعقولة والحديثة
- المحافظة على الطابع المعماري الأصلي بأكثر قدر ممكن

٣ - ووافقت الجمعية العامة على الأهداف الأصلية للمشروع في عام ٢٠٠٢ (انظر قرار الجمعية العامة ٢٩٢/٥٧) وعلى الميزانية الأصلية البالغة ٨٧٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٦ (انظر قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦١). وفي عام ٢٠٠٧، اعتمدت استراتيجية معجّلة انطوت على زيادة التكاليف وتقصير مدة أعمال التجديد من أجل الحد من تعطيل عمليات الأمم المتحدة. وفي آذار/مارس ٢٠١٥، أُسقط رسميا مبني المكتبة والملحق الجنوبي من نطاق المشروع (انظر قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٧٤ ألف) بسبب شواغل مالية وأمنية.

٤ - ووكيل الأمين العام للشؤون الإدارية هو المالك المسؤول الرئيسي عن المشروع. وفي عام ٢٠٠٣، أنشأت الأمم المتحدة مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر ليتولى إدارة إنجاز المشروع، وذلك بالتعاون مع أجزاء أخرى من الإدارة.

تطورات المشروع منذ آخر تقرير للمجلس

- ٥ - منذ آخر تقرير للمجلس، تحقق ما يلي:
- ظلت التكلفة النهائية المتوقعة لمشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر، باستثناء تجديد مبني مكتبة داغ همرشولد والملحق الجنوبي، إلى حد بعيد دون تغيير.

- وضع مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر، قبل إغلاقه، خططاً لنقل فريق أساسي مكون من ثمانية موظفين وثلاثة متعاقدين و ٢٠ خبيراً استشارياً من شركة إدارة البرامج إلى مكتب خدمات الدعم المركزية بغرض إغلاق جميع العقود القائمة وإدارة الأعمال المتبقية. إلا أن الموظفين انتقلوا إلى مكاتب أخرى وتولوا مهاماً جديدة. وتولى موظفو دائرة إدارة المرافق في مكتب خدمات الدعم المركزية، ضمن مجمل أعمالهم اليومية، الأدوار والمسؤوليات الكاملة المرتبطة بالأنشطة المتبقية المتعلقة بإقفال المخطط العام لتجديد مباني المقر. ويتولى قسم التخطيط والتصميم والتشييد بدائرة إدارة المرافق إدارة الجوانب التشغيلية والإشراف بنفسه على أنشطة التشييد، بينما يتولى قسم الشؤون الإدارية والمالية وشؤون الموظفين بالدائرة إدارة الأنشطة اليومية المتصلة بالمعاملات والشؤون المالية وشؤون الميزانية، إلى جانب الأنشطة العامة المتعلقة بإقفال المشروع.
- أُجريت أعمال هدم مبنى المرج الشمالي وصدرت شهادة الإنجاز النهائي في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٧. أما أعمال إنشاء المساحات الخضراء المرتبطة بذلك، التي كان من المقرر إنجازها بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ فيتوقع حالياً أن تنجز بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٧.
- يتوقع حالياً أن تنجز بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٧ الأعمال المتصلة بمدخل ممر الخدمات في الشوارعين ٤٢ و ٤٨، التي كان من المقرر إنجازها بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

التوصيات السابقة

- ٦ - من مجموع التوصيات الـ ١٢ القائمة الواردة في تقارير المجلس، نُفذت توصيتان (١٧ في المائة)، وهناك عشر توصيات (٨٣ في المائة) قيد التنفيذ. ويرد في مرفق هذا التقرير موجز أكثر تفصيلاً للإجراءات المتخذة استجابة لتوصيات المجلس السابقة.

باء - الوضع المالي للمشروع

- ٧ - تبلغ التكلفة النهائية للمخطط العام لتجديد مباني المقر، باستثناء تجديد مبني مكتبة داغ همرشولد والملحق الجنوبي، ٣ ٣٠٩,٣ ملايين دولار. ويتألف هذا المبلغ من العناصر الفرعية الثلاثة التالية:

- تكاليف المشروع وقدرها ٢ ١٥٠,٤ مليون دولار
- التكاليف المرتبطة بالمشروع وتكلفة مركز البيانات الثانوي التي يتحملها المخطط العام لتجديد مباني المقر بمبلغ ١٥٤,٧ مليون دولار
- مساهمة من حساب الدعم في تكلفة مركز البيانات الثانوي بمبلغ ٤,٢ ملايين دولار

- ٨ - ويرد في التقرير المرحلي السنوي الرابع عشر للأمين العام عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/71/309) أن التمويل الإجمالي المعتمد لمشروع المخطط العام يبلغ ٢ ١٥٠,٤ مليون دولار ويتألف من الاعتمادات المرصودة لنطاق المشروع الأصلي البالغ قدرها ١ ٨٧٦,٧ مليون دولار، والهبات البالغ قدرها ١ ٤٣,٣ مليون دولار، وإيرادات الفوائد ورصيد احتياطي رأس المال المتداول للمخطط العام البالغ قدره ١ ٥٩,٤ مليون دولار، والمبلغ المخصص لتمويل تعزيز النظم الأمنية بقيمة ١٠٠ مليون دولار.

وجرى استخدام كامل التمويل المعتمد البالغ ٢ ١٥٠,٤ مليون دولار في أنشطة التجديد بحيث يتم الوفاء بالالتزامات التعاقدية عندما تصبح مستحقة الدفع.

٩ - ولا يزال يجري تنفيذ نشاطين من أنشطة ما بعد التجديد، هما هدم مبنى المؤتمرات بالمرج الشمالي وإنشاء المساحات الخضراء، وتنفيذ الأعمال المتعلقة بمدخلي ممر الخدمات في الشارين ٤٢ و ٤٨، وهما نشاطان تقدر تكاليفهما التراكمية الأولية بمبلغ ٣٥ مليون دولار. وتبلغ التكلفة النهائية المتوقعة ٣٧,٣ مليون دولار بالمقارنة مع توقعات العام الماضي البالغة ٣٦,١ مليون دولار.

١٠ - وفي آذار/مارس ٢٠١٧، كان مجموع الرصيد غير الملتزم به في حساب المخطط العام لتجديد مباني المقر يبلغ ٦٢٨ ٠٠٠ دولار.

الميزانية

١١ - كما ورد في تقرير مجلس مراجعي الحسابات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (A/71/5 (Vol. 5))، لم يطرأ أي تغيير على الميزانية الموحدة للمشروع البالغة ١ ٩٩٥ مليون دولار، التي حُصص مبلغ ١ ٩٩١ مليون دولار منها لمشروع التشييد الرئيسي و ٤ ملايين دولار لمركز البيانات الثانوي. وعلى النحو المذكور في التقرير المرحلي السنوي الرابع عشر للأمين العام عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر، يتوقع أن تبلغ الفائدة المستحقة المقدرة على رصيد أموال المخطط العام لتجديد مباني المقر ١١٤,٤ مليون دولار وقت إغلاق المشروع مالياً. ويرد أدناه مجموع التمويل المعتمد للمشروع مع التكلفة المتوقعة لإنجازه:

الجدول ١

مصدر التمويل

البيان	المبلغ (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	الأساس
مجموع الاعتمادات المخصصة من ١ ٨٧٦,٧ عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١١	١ ٨٧٦,٧	قرارات الجمعية العامة ٢٩٢/٥٧ و ٢٩٥/٥٩ و ٢٤٨/٦٠ و ٢٥٦/٦٠ و ٢٨٢/٦٠ و ٢٥١/٦١ و ٨٧/٦٢ و ٢٢٨/٦٤
التبرعات	١٤,٣	وردت في إطار برنامج تقديم التبرعات للمخطط العام لتجديد مباني المقر
تمويل مقدم لتعزيز النظم الأمنية	١٠٠	مساهمة مقدمة من البلد المضيف
الميزانية الموحدة	١ ٩٩١	
استخدام إيرادات الفوائد واحتياطي رأس المال المتداول للمخطط العام لتجديد مباني المقر	١٥٩,٤	قرارات الجمعية العامة ٢٥٨/٦٦ و ٢٤٦/٦٧ و ٢٤٧/٦٨ ألف
مجموع التمويل المتاح	٢ ١٥٠,٤	

المصدر: بيانات مقدمة من الإدارة.

التغيرات في التكاليف

١٢ - يرد في التقرير المرحلي السنوي الرابع عشر للأمين العام عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر أنه في ظل تكلفة نهائية متوقعة قدرها ٢ ١٥٠,٤ مليون دولار، مقارنةً بالميزانية الموحدة البالغ قدرها ١ ٩٩١ مليون دولار، تولّد عن المشروع تجاوز للتكاليف بمبلغ ١ ٥٩,٤ مليون دولار، أو بنسبة ٨ في المائة. فكما ذُكر بالتفصيل في تقارير المجلس السابقة، يتعلق تجاوز التكاليف أساساً بالتغيرات التي طرأت على استراتيجية التشييد، مما أدى إلى زيادة الأتعاب المهنية، وارتفاع تكاليف أماكن الإيواء المؤقت، وإلى أحداث غير متوقعة، مثل المعايير الأمنية المنقحة والأعلى تكلفة والأضرار التي خلفتها العاصفة ساندي.

١٣ - وكما ورد في تقرير المجلس السابق (A/71/5 (Vol. V))، فإن تكلفة التشييد النهائية المتوقعة لا تشمل الأعمال التي كان من المقرر القيام بها في مبني المكتبة والملحق الجنوبي بتكلفة تقدر بنحو ٦٥ مليون دولار، والتي أُسقطت من نطاق المشروع في آذار/مارس ٢٠١٥. وبالتالي فإن التكلفة النهائية المتوقعة لأعمال التشييد هي تكلفة إنجاز مشروع ذي نطاق مقلص (تجديد ثلاثة مبان بدلا من خمسة) بتكلفة تفوق التكلفة المقررة في الأصل.

(أ) تكلفة أعمال المقاول الرئيسي

١٤ - في آذار/مارس ٢٠١٧، بلغ مجموع التكاليف النهائية المتوقعة لـ ٢٤ عقدا من عقود السعر الأقصى المضمون المبرمة مع مدير التشييد ١ ٦٩٨,١٥ مليون دولار. ولاحظ المجلس أن التكلفة النهائية المتوقعة المبلغ عنها فيما يتعلق بأعمال المقاول الرئيسي نقصت بمقدار ١,٨٥ مليون دولار منذ أن قدم المجلس آخر تقرير له. وأفادت الإدارة بأن تناقص التكلفة الفعلية يعزى إلى التغيرات التي طرأت في نطاق العمل بسبب الحاجة إلى إضافة أو استبعاد بعض العناصر التي ارتأى المهندسون والمعماريون ومديرو المشروع أن هناك ضرورة لإضافتها أو استبعادها. كما أفادت بأن هذا التغير أدرج في الوفورات المتوقعة المبلغ في التقرير المرحلي السنوي الرابع عشر للأمين العام عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر.

(ب) تكلفة الأعمال المنفذة في مرحلة ما بعد التجديد

١٥ - حدثت زيادة في تكاليف أعمال التشييد الرئيسية المتبقية قابلتها داخليا بعض الوفورات وجرى استيعابها في حدود الميزانية الحالية.

الجدول ٢

تكلفة أعمال التشييد الرئيسية المتبقية والحلول المؤقتة

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

النشاط	التقديرات لعام ٢٠١٥	التوقعات لعام ٢٠١٦	التوقعات لعام ٢٠١٧
خدمات الطعام البديلة ^(١)	٥,٠٠	٤,٣٠	٣,٦٠
مكتبة داغ هرشولد ^(١)	٤,٠٠	٣,١٠	٢,٨٠
غرف الدراسة بالطابق السفلي بالمرج الشمالي ^(١)	٥,٠٠	٥,١٠	٥,٣٠

النشاط	التقديرات لعام ٢٠١٥	التوقعات لعام ٢٠١٦	التوقعات لعام ٢٠١٧
مجموع تكاليف الحلول المؤقتة	١٤,٠٠	١٢,٥٠	١١,٧٠
أعمال الهدم وإنشاء المساحات الخضراء ^(ب)	٢٠,٠٠	١٩,٠٠	١٩,٤٠
الأعمال المتعلقة بالأمن في الشوارعين ٤٢ و ٤٨ ^(ب)	١٥,٠٠	١٧,١٠	١٧,٩٠
تكلفة الأعمال المتبقية ^(ب)	٣٥,٠٠	٣٦,١٠	٣٧,٣٠

المصادر: بيانات مقدمة من الإدارة.

(أ) تكلفة نهائية فعلية.

(ب) تكلفة متوقعة.

١٦ - في وقت تقديم التقرير السابق للمجلس، بلغت التكلفة المقدرة للحلول المؤقتة لمبنيي المكتبة والملحق الجنوبي، إلى جانب الأعمال المتعلقة بالطابق السفلي الثالث، ١٢,٥ مليون دولار. وبين الجدول ٢ أنه حدث انخفاض قدره مليون دولار في التكلفة النهائية الفعلية للحلول المؤقتة المتعلقة بالمهام التي كانت تؤدي سابقا في مبنيي المكتبة والملحق الجنوبي، بينما حدثت زيادة قدرها ٠,٢ مليون دولار في التكلفة المقدرة للأعمال المتعلقة بالطابق السفلي الثالث.

١٧ - ويلاحظ المجلس أنه لا تزال هناك تقلبات في تقديرات التكاليف لأعمال التشييد الرئيسية المتبقية. فقد زادت التكلفة التقديرية لهذه الأعمال بمقدار ١,٢ مليون دولار (٣ في المائة) لتصل إلى ٣٧,٣ مليون مقارنة بالتكلفة النهائية المتوقعة في عام ٢٠١٦، وذلك بسبب زيادة نطاق الأعمال والموافقة على مخصصات الطوارئ للتعجيل.

١٨ - وفي حين قبلت الإدارة أنه قد حدثت زيادة قدرها ١,٢ مليون دولار في تكلفة عمليين من الأعمال المتبقية، من ٣٦,١ مليون دولار إلى ٣٧,٣ مليون دولار، فقد ذكرت أن هذه الزيادة تقابلها داخليا الوفورات التي تحققت نتيجة لإنجاز الحلول المؤقتة. وأضافت أن مجموع التكلفة الإجمالية للمشاريع الفرعية الخمسة ظل ٤٩ مليون دولار وفقا لتوقعات عام ٢٠١٥. وأفادت الإدارة بأن جميع الزيادات في التكلفة تعتمد وفقا لعمليات معيارية صارمة لإصدار أوامر تغيير رسمية، يمحسها المعماري و/أو المهندس المسؤول، ومديرو مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر، وكذلك شركة إدارة المشاريع، وتدرج هذه الزيادات بمجرد الموافقة عليها في التعديل الرسمي للعقد من خلال عمليتي تمحيص واستعراض تضطلع بهما شعبة المشتريات. ويلاحظ المجلس أن الإدارة أكدت من جديد النتيجة التي خلص إليها المجلس دون أن تذكر الأسباب المحددة للتغيرات في تقديرات تكاليف فرادى المشاريع الفرعية.

١٩ - وورد في التقرير المرحلي الأخير للمجلس (A/71/5 (Vol. V)) أن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام، في قرارها ٢٧٤/٦٩ ألف، أن يعرض عليها مقترحات مستقبلية بشأن تجديد مبنيي المكتبة والملحق الجنوبي في مشروعين منفصلين خارج نطاق المخطط العام لتجديد مباني المقر. وذكرت الإدارة أنه بالنظر إلى البيئة الأمنية الراهنة وعدم القدرة على إجراء تعديل تحديثي، بطريقة فعالة من حيث التكلفة، لأي من المبنيين لاستيفاء معايير القدرة على مقاومة عصف الانفجارات، فإنها لن تعدد مقترحات مقبلة شاملة إلا بعد أن تتخذ الجمعية العامة قرارا بشأن مسألة الاحتياجات الطويلة الأجل من أماكن العمل في نيويورك.

٢٠ - وذكرت الإدارة أنه استناداً إلى الدراسات التي أجريت لتقييم مدى قدرة المبنين على الصمود أمام الأخطار التي قد تأتي من الطرق المحاذية، تقرر أنه لا يمكن تجديد أي من المبنين بنجاح في حدود التكلفة المعقولة من أجل تحقيق السلامة في شغلها، ويعزى هذا إلى هيكل المبنين نفسيهما، حيث إنهما يعتبران من المباني الخفيفة نوعاً ما، وإلى قربهما من مخرج طريق فرانكلين ديلاانو روزفلت^(٢). وأضافت أنه نتيجة لذلك، تم تعليق أعمال التصميم المتصلة بتجديد المبنين. وأشارت الجمعية العامة في قرارها ٢٧٤/٦٩ ألف إلى أن تجديد المبنين لن ينجز ضمن المخطط العام لتجديد مباني المقر. ولمواصلة ضمان استمرارية المهام والعمليات، قامت الأمانة العامة بنقل المهام التي كانت تؤدي في كلا المبنين في إطار التدابير المؤقتة الثلاثة المبينة في التقرير المرحلي السنوي الثاني عشر للأمين العام عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/69/360). وبينت الإدارة كذلك أن المقترحات المتعلقة بتجديد المبنين ستعرض على الجمعية العامة للنظر فيها والموافقة عليها مستقبلاً كمشروع منفصل خارج نطاق المخطط العام لتجديد مباني المقر، وذلك وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٣٩/٧٠. وأبلغ المجلس أن إعداد تلك المقترحات الشاملة بخيارات بديلة يتطلب الاستعانة بخدمات خبير استشاري كطرف ثالث لديه الدراية اللازمة في إعداد تلك المقترحات.

أوامر التغيير

٢١ - كما ذكر في التقارير السابقة، كان هناك عدد كبير من أوامر التغيير في العقود لأن الإدارة بدأت أعمال التشييد باستخدام تصاميم غير كاملة بدلاً من انتظار تصاميم مفصلة كاملة. وقد أضاف هذا النهج بعض المخاطر وأوجه عدم اليقين. وأفاد المجلس في التقرير السابق أن عدد أوامر التغيير بلغ حتى آذار/مارس ٢٠١٦ نحو ٧٠٠ ٤ أمر بقيمة كلية قدرها ٤٩٧ مليون دولار. وفي الفترة بين نيسان/أبريل ٢٠١٦ وشباط/فبراير ٢٠١٧ تمت الموافقة على نحو ٤٦ من أوامر التغيير، تبلغ قيمتها التراكمية ١,٧٥ مليون دولار، تتعلق بعقود تشييد تخص نشاطين متبقيين لا يزال يجري تنفيذهما.

الوفورات في عقود التشييد

٢٢ - على النحو المذكور في التقرير المرحلي السنوي الرابع عشر للأمين العام عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر، بلغ مجموع القيمة التراكمية للوفورات الناتجة عن إلغاء التزامات من سنوات سابقة طوال مدة تنفيذ المشروع ٢١٧,٤ مليون دولار.

٢٣ - وتمثل هذه القيمة التراكمية مجموع الأرصدة غير المستخدمة من جميع عقود السعر الأقصى المضمون المبرمة مع مدير التشييد، ومن أي عقود أخرى مبرمة مع المهندس المعماري المصمم، أو أي التزامات في حساب المخطط العام لتجديد مباني المقر. وأفادت الإدارة بأن هذه الوفورات تخصص لتغطية تكاليف أنشطة التشييد الجارية والأنشطة التشغيلية وتكاليف المشروع الأخرى باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الميزانية الإجمالية للمشروع ومن إدارة احتياجات المشروع من السيولة على أساس نفقات المشروع المتوقعة. ولا يوجد تصنيف للأرصدة الناتجة عن تصفية/إلغاء التزامات السنة السابقة. وفي حين لا يتم تتبع

(٢) طريق فرانكلين ديلاانو روزفلت المطل على النهر الشرقي (FDR Drive) هو طريق سريع طوله ٩,٤٤ أميال (١٥,١٩ كيلومتراً) على الجانب الشرقي من بلدة مانتان في مدينة نيويورك.

الوفورات بصورة منفصلة أو حفظها في صندوق مختلف للأموال المخصصة، فإنه "يعاد تدويرها" في كليتها وهي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الميزانية الإجمالية للمشروع.

٢٤ - ولاحظ المجلس أنه في حين تُدرج بشكل محدد الوفورات الناتجة عن إلغاء التزامات من سنوات سابقة في بند منفصل ومتميز من بنود الميزانية ضمن التقارير المرحلة السنوية عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر، فإنه يتعذر تتبع الوفورات لعزوها إلى مكونات المشروع المحددة وتبيين الأسباب التي أدت إلى تحقيقها.

٢٥ - ووافقت الإدارة على ملاحظات المجلس.

الدعوى المرفوعة ضد المقاول الرئيسي

٢٦ - هناك قضيتا تحكيم جارتان متصلتان بالمخطط العام لتجديد مباني المقر تعد الأمم المتحدة طرفاً فيهما. وقد نشأت كلتا القضيتين عن دعويي تحكيم رفعتهما ضد المقاول الرئيسي جهتان من الجهات المتعاقدة معه من الباطن.

٢٧ - ففي تموز/يوليه ٢٠١٥، أودع المقاول الرئيسي إخطاراً بالتحكيم بموجب اتفاقه مع الأمم المتحدة ملتصقاً بالتعويض في حال اضطاره لتسوية مطالبة كبيرة من إحدى الجهات المتعاقدة معه من الباطن. ونشأت قضية التحكيم الأولى نتيجة لدعوى تحكيم رفعتها ضد المقاول الرئيسي الجهة المتعاقدة معه من الباطن المسؤولة عن تنفيذ أعمال الكهرباء. وتدعي هذه الجهة أن المقاول الرئيسي مدين لها، بموجب اتفاقه معها، بمبلغ يزيد على ٦٧ مليون دولار عن الأعمال التي أدتها بموجب عدة عقود مع المقاول الرئيسي في إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر. وادعت الجهة أنه طوال فترة عملها، أصدر المقاول الرئيسي والأمم المتحدة والمعماريون والمهندسون والاستشاريون الآخرون التابعون لها توجيهات بعدد هائل من الإضافات والتغييرات على نطاق عملها وطابعه وجدوله الزمني. وتدعي الجهة أنها اضطرت، كنتيجة مباشرة لتلك التغييرات، إلى أداء عملها بدون تسلسل وبطريقة تفتقر إلى الكفاءة، مما أسفر عن تحملها تكاليف لم تعوض عنها. واعترضت الأمم المتحدة على أن للمقاول الرئيسي حقاً في الحصول على تعويضات من تلك المطالبات بموجب العقد. وقد بدأت الإجراءات الرسمية أمام هيئة التحكيم.

٢٨ - أما قضية التحكيم الثانية فقد نشأت نتيجة لدعوى تحكيم رفعتها ضد المقاول الرئيسي الجهة المتعاقدة معه من الباطن المسؤولة عن تنفيذ أعمال النظم الميكانيكية. وفي هذه الحالة، تدعي هذه الجهة أن المقاول الرئيسي مدين لها بمبلغ يزيد على ٤ ملايين دولار عن الأعمال التي أدتها بموجب عدة عقود مع المقاول الرئيسي في إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر. ورغم أن المقاول الرئيسي رفض مطالبات هذه الجهة، مثلما فعل في الحالة الأولى، فإنه يدعي هو نفسه أنه إذا ما تبين أن هناك أية مبالغ إضافية مستحقة عليه للجهة المتعاقدة معه من الباطن، فإن المسؤولية عن تلك المبالغ ينبغي أن تمر إلى الأمم المتحدة. واعترضت الأمم المتحدة على أن للمقاول الرئيسي حقاً في الحصول على تعويضات من الأمم المتحدة عن تلك المطالبات بموجب العقد. ولم تتشكل بعد هيئة تحكيم للنظر في هذه الحالة.

٢٩ - وذكرت الإدارة أن مكتب الشؤون القانونية استبقى المستشار القانوني الخارجي للدفاع عن مصالح المنظمة في كلتا القضيتين. وأفيد كذلك بأن الأمم المتحدة أودعت طلباً (بتاريخ ٥ كانون

الثاني/يناير ٢٠١٧) تلتزم فيه حكما ذا طابع إعلاني بأنها غير ملزمة بتعويض المقاول الرئيسي بموجب الاتفاقات بينهما.

توفير موارد للمشروع حتى الإنجاز

٣٠ - في حزيران/يونيه ٢٠١٥، قدرت الإدارة تكاليف إدارة المشروع حتى إنجازه بمبلغ ٢,٨ مليون دولار. وترد التفاصيل في الجدول ٣ أدناه.

الجدول ٣

التكاليف المقدرة للإنجاز (حزيران/يونيه ٢٠١٥)

العنصر	الفترة	الأشهر	التكلفة (بدولارات الولايات المتحدة)
الخطة الأصلية للإدارة (في حزيران/يونيه ٢٠١٥)			
خمس من موظفي الأمم المتحدة لإغلاق عقود المقاول الرئيسي (٢ ف-٥؛ ٢ ف-٤؛ ١ خدمات عامة (رتب أخرى))	١ تموز/يوليه - ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥	٤	٣١٢ ٦٠٠
ثلاثة متعاقدين خارجيين لإغلاق عقود المقاول الرئيسي	١ تموز/يوليه - ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥	٤	٤٢ ٠٠٠
ثلاثة من موظفي الأمم المتحدة لإدارة أعمال التشييد الرئيسية للمشروع (٢ ف-٤؛ ١ خدمات عامة (رتب أخرى))	١ تموز/يوليه ٢٠١٥ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦	١٨	٧١٦ ٤٠٠
مجموع تكاليف موظفي الأمم المتحدة والمتعاقدين			
١ ٠٧١ ٠٠٠			
تكاليف الخدمات الاستشارية لإدارة البرامج	١ تموز/يوليه - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥	٦	١ ٧٦٢ ٦١٠
مجموع تكاليف إغلاق المشروع			
٢ ٨٣٣ ٦١٠			

٣١ - غير أن تكلفة إدارة المشروع حتى إنجازه عدلت إلى ٦,٧ ملايين دولار في آذار/مارس ٢٠١٧. وترد في الجدول أدناه تفاصيل هذه التكلفة:

الجدول ٤

تكاليف الإنجاز (آذار/مارس ٢٠١٧)

العنصر	الفترة	الأشهر	التكلفة (بدولارات الولايات المتحدة)
التكلفة في آذار/مارس ٢٠١٧			
موظفون من الأمم المتحدة ^(١) لإغلاق عقود المقاول الرئيسي (١ أ ع م؛ ٢ ف-٥؛ ٢ ف-٤؛ ٢ خدمات عامة (رتب أخرى)) (٣ وظائف شاغرة: ١ ف-٥؛ ١ ف-٤؛ ١ خدمات عامة (رتب أخرى))	١ تموز/يوليه ٢٠١٥ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦	١٨	٧٤٤ ٩٠٠
ثلاثة متعاقدين خارجيين ^(١) لإغلاق عقود المقاول الرئيسي	١ تموز/يوليه ٢٠١٥ - ١٥ نيسان/ أبريل ٢٠١٧	٢٢	١٩٠ ٥٠٠
موظفون من الأمم المتحدة ^(١) لإدارة أعمال التشييد الرئيسية للمشروع (٢ ف-٤)	١ تموز/يوليه ٢٠١٥ - ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦	١٦	٣٤٢ ٣٠٠

العنصر	الفترة	الأشهر	التكلفة (بـدولارات الولايات المتحدة)
مجموع تكاليف موظفي الأمم المتحدة والمتعاقدين	١ تموز/يولي - ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٧	٢٦	١ ٢٧٧ ٧٠٠
تكاليف الخدمات الاستشارية لإدارة البرامج ^(ب)	١ تموز/يولي - ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٧	٢٦	٥ ٤٠٠ ٨١٠
مجموع تكاليف إغلاق المشروع			٦ ٦٧٨ ٥١٠

المختصرات: أ ع م = أمين عام مساعد.

المصدر: معلومات قدمتها الإدارة.

(أ) لم ينشر جميع الموظفين/المتعاقدين على مدار الفترة الكاملة.

(ب) التكاليف صافية من تسويات الأرصدة المتبقية من فترات سابقة.

٣٢ - وذكرت الإدارة أنه في حين كانت هناك زيادة في تكاليف الموظفين من مبلغ ١,٠٧١ مليون دولار، الوارد في التقرير المرحلي السنوي الرابع عشر عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر، إلى مبلغ ١,٢٧٧ مليون دولار، فإن هذا المبلغ سيشكل انخفاضاً إذا قورن بالمبلغ الوارد في التقرير المرحلي السنوي الثالث عشر (١,٧ مليون دولار). كما ذكرت أن الزيادة في تكاليف الشركة الاستشارية المسؤولة عن إدارة المشروع ينبغي أن تعزى إلى ضرورة إنجاز الأعمال الإضافية المتعلقة بالحلول المؤقتة وأعمال التشييد المتبقية، نظراً لأنها تتطلب تمديد فترة الاستعانة بالخدمات حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٧.

موظفو الأمم المتحدة في الفريق الأساسي

٣٣ - وضع مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر، قبل إغلاقه، خططا لنقل فريق أساسي مكون من ثمانية موظفين وثلاثة متعاقدين و ٢٠ خبيراً استشارياً من شركة إدارة البرامج إلى مكتب خدمات الدعم المركزية بغرض إغلاق جميع العقود القائمة وإدارة الأعمال المتبقية. وأفادت الإدارة بأن الموظفين انتقلوا إلى مكاتب أخرى وتولوا مهاماً جديدة. ونتيجة لانتقال الموظفين إلى مكاتب أخرى، تولى موظفو دائرة إدارة المرافق في مكتب خدمات الدعم المركزية، ضمن مجمل أعمالهم اليومية، الأدوار والمسؤوليات الكاملة المرتبطة بالأنشطة المتبقية المتعلقة بإقفال المخطط العام لتجديد مباني المقر. ويتولى قسم التخطيط والتصميم والتشييد بدائرة إدارة المرافق إدارة الجوانب التشغيلية والإشراف بنفسه على أنشطة التشييد، بينما يتولى قسم الشؤون الإدارية والمالية وشؤون الموظفين بالدائرة إدارة الأنشطة اليومية المتصلة بالمعاملات والشؤون المالية وشؤون الميزانية، إلى جانب الأنشطة العامة المتعلقة بإقفال المشروع. ومن منظور إشرافي، يشارك رئيس دائرة إدارة المرافق وكذلك الأمين العام المساعد (مكتب خدمات الدعم المركزية) في الأنشطة ويتلقيان التقارير عن التقدم المحرز والمسائل التي تظهر حتى يتاح لهما رصد الأنشطة والإشراف عليها. وإضافةً إلى ذلك، يواصل أحد وكلاء الأمين العام (إدارة الشؤون الإدارية) الإشراف العام على الأنشطة.

تزايد تكاليف الدعم الاستشاري

٣٤ - تشكل تكلفة الخدمات الاستشارية لإدارة البرامج مكوناً كبيراً في تكلفة إدارة المشروع حتى إنجازه. وقد عُدِّل عقد الخدمات الاستشارية لإدارة البرامج ٣٧ مرة، مما زاد مبلغه الأقصى من مبلغ أولي هو ١٥,٩ مليون دولار إلى ٥٩,٧ مليون دولار. وتتولى شركة الخدمات الاستشارية لإدارة البرامج

مسؤوليات تقدير التكاليف، وإدارة المشاريع، وإدارة التكاليف، وإدارة الوثائق. وذكرت الإدارة أن الحاجة إلى خدمات إدارة الوثائق زادت لتشمل متطلبات استبقاء/حفظ الوثائق مع اقتراب المشروع من نهايته. إلا أن تقديرات الاحتياجات من الموظفين في التعديل السابع والثلاثين لعقد شركة الخدمات الاستشارية لإدارة البرامج تضمنت احتياجات إلى ثلاثة من مديري المشاريع وثلاثة من مديري التكاليف. ولاحظ المجلس أنه لا توجد وظائف لمديري المواقع الشبكية، الذين تولوا في فترة سابقة مسؤوليات إدارة الوثائق بموجب العقد، رغم أن الإدارة ذكرت أن الحاجة إلى خدمات إدارة الوثائق قد زادت.

٣٥ - ومددت فترة عقد شركة الخدمات الاستشارية لإدارة البرامج حتى آب/أغسطس ٢٠١٧. وأبلغت الإدارة لجنة العقود في المقر بأنه ستكون هناك حاجة إلى عقد للخدمات الاستشارية لإنجاز الأعمال المتبقية المرتبطة بأنشطة التشييد الجارية وأنشطة ما بعد التشييد وبأنشطة الإقفال. ولن يُشرع في أنشطة الإقفال إلا بعد إنجاز الأعمال المتبقية المتعلقة بإنشاء المساحات الخضراء والأعمال المتصلة بالأمن بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٧. وعلاوةً على ذلك، رفع متعاقدان من الباطن دعويين ضد الشركة الاستشارية لإدارة التشييد. وقامت الشركة الاستشارية لإدارة التشييد بمقاضاة الأمم المتحدة لكي تدفع تعويضات عن أي مطالب ترد من المتعاقدين من الباطن. ويمكن أن تسفر الأعمال المتبقية وإجراءات التقاضي عن تمديد عقد شركة الخدمات الاستشارية لإدارة البرامج لفترة إضافية تتعدى آب/أغسطس ٢٠١٧ وهو ما تترتب عليه زيادة في التكاليف.

٣٦ - وترى الإدارة أنه لا توجد حاجة إلى تمديد عقد الشركة الاستشارية لإدارة المشروع بسبب الدعوى. ويتولى هذه الدعوى مكتب الشؤون القانونية والمستشار القانوني الخارجي. فالحاجة إلى شركة إدارة المشروع تقتصر على الأنشطة المتصلة بالتشييد. ومن ثم رأت الإدارة أن التكاليف الزائدة غير متوخاة.

جيم - الجدول الزمني للمشروع ونطاقه

الإنجاز النهائي للأعمال والتصديق عليها

٣٧ - كما هو مبين في التقرير السابق للمجلس (A/71/5 (Vol. V))، فإن الإنجاز النهائي للأعمال والتصديق عليها يشكلان عملية معقدة ويمكن أن تكون مطولة وتقتضي إنجاز بنود قائمة العيوب الطفيفة واستكمال أي أعمال تصحيحية لازمة، والموافقة على الأسعار النهائية لجميع الأعمال. ويجب أيضا تقديم جميع الوثائق التعاقدية، مثل الضمانات وأدلة التشغيل والمواد التدريبية. وهذه العملية رهن بعملية تحقق يجريها مديرو البرامج والمهندسون المعماريون المسؤولون عن المشروع من أجل صون مصالح الأمم المتحدة.

٣٨ - وتشمل المرحلة النهائية للإنجاز الإقفال الإداري والتسوية النهائية لجميع العقود، ولا سيما عقود السعر الأقصى المضمون الرئيسية. وكما ذكر في التقرير السابق للمجلس (آب/أغسطس ٢٠١٤)، فإن الوقت المتوقع للإنجاز النهائي كان كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ والوقت المتوقع للإقفال الإداري حزيران/يونيه ٢٠١٥. وبحلول آذار/مارس ٢٠١٧، كان هذان الموعدان قد ترححوا إلى حزيران/يونيه ٢٠١٧ وآب/أغسطس ٢٠١٧ بالترتيب.

٣٩ - وأبلغت الأمانة العامة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بأنه قد تم الانتهاء من الأعمال الرئيسية المحددة بموجب ٢٤ عقدا مختلفا من عقود السعر الأقصى المضمون (انظر A/71/541، الفقرة ٨). وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً بأنه قد تم إغلاق عقدين إضافيين من العقود المفتوحة الستة من عقود السعر الأقصى المضمون المشار إليها في التقرير السابق للمجلس (A/71/5 (Vol. V)، الفقرة ٣٨).

٤٠ - وهناك قضيتا تحكيم جاريان متصلتان بالمخطط العام لتجديد مباني المقر تعد الأمم المتحدة طرفا فيهما. وقد نشأت كلتا القضيتين عن دعويي تحكيم رفعتهما ضد المقاول الرئيسي جهتان من الجهات المتعاقدة معه من الباطن. وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، أبلغ المقاول الرئيسي الإدارة أنه لا يمكن إغلاق أي عقد من العقود إلا بعد تسوية الدعوى التي رفعها المتعاقد من الباطن ضد المقاول الرئيسي. غير أن الإدارة أفادت بأن العقود الثلاثة (12UN03 و 12UN04 و 12UN06) موضوع الدعويين المذكورتين أعلاه والتي لم يبت فيهما بعد، قد أنجزت وأغلقت. ولا يوجد سوى عقد مفتوح واحد حتى وقت إعداد هذا التقرير.

٤١ - وكما هو منصوص عليه في البند ١٥-٩ (١) من دليل مشتريات الأمم المتحدة، يتعين على سجل شعبة المشتريات أو مكتب المشتريات في البعثة الميدانية أو المكتب الموجود خارج المقر إغلاق العقد لدى إنجاز العمل وسداد المدفوعات. غير أن الدليل ينص على أنه لا يجوز إغلاق أي عقد من العقود ما دامت هناك أي منازعة غير محسومة بين طرفيه. كما ينص البند ١٥-٩ (٢) على أنه بعد إغلاق العقد بعد حسم المنازعة، لا يجوز إعادة فتحه لأي سبب كان. وفي حالة احتياج طالب الشراء و/أو المستخدم النهائي إلى الحصول على عدد إضافي من السلع أو الخدمات، يرسل إلى مكتب المشتريات طلب شراء جديد.

٤٢ - وبعد أن بين المجلس أن إغلاق العقود الثلاثة المذكورة أعلاه يخالف أحكام دليل مشتريات الأمم المتحدة، ذكرت الإدارة أنه باستثناء المبلغ المتنازع عليه موضوع دعوى التحكيم، تمت الموافقة على جميع الحسابات وتسويتها، كما جرت تسوية جميع الفواتير ودفعها. وأفادت الإدارة بأن شعبة المشتريات لم تغلق العقود. كما أوضحت أنه من المنظور التشغيلي، إذا لزم أن يسدد المخطط العام لتجديد مباني المقر أي مدفوعات بموجب أي من هذه العقود، فسيكون ذلك ممكناً ولن تكون هناك حاجة إلى تقديم طلب شراء جديد، مثلما كان سيحدث لو كان العقد قد أُغلق.

أعمال التشييد الرئيسية المتبقية

هدم مبنى المرج الشمالي وإنشاء المساحات الخضراء

٤٣ - وفقاً للتقرير المرحلي السنوي الثاني عشر للأمين العام عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/69/360، الفقرة ٢١)، كان من المقرر أن يشرع مكتب المخطط العام في هدم مبنى المرج الشمالي المؤقت ثم إنشاء المسطحات الخضراء وأن يقوم بالتعاقد من أجل ذلك في أوائل عام ٢٠١٥، وأن يستكمل مكتب خدمات الدعم المركزية هذه الأعمال بحلول نهاية عام ٢٠١٥. وشملت هذه المهمة نقل المهام المتبقية المحدودة، بما في ذلك مكاتب موظفي إدارة شؤون السلامة والأمن، وغرف الدراسة ومكاتب المعلمين، والحيز المتاح والمكاتب الأخرى، وإزالة المبنى.

٤٤ - وأشارت الجمعية العامة بقلق، في قرارها ٢٣٩/٧٠، إلى التأخير المتواصل في هدم مبنى المرج الشمالي المؤقت، وطلبت إلى الأمين العام أن يكفل إنجاز هدم المبنى دون مزيد من التأخير.

٤٥ - ودُكر في التقرير المرحلي السنوي الثالث عشر للأمين العام عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/70/343) أنه بناءً على طلب من إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وبغية تلبية الاحتياجات أثناء المناقشة العامة للدورة السبعين، أُرجئ موعد البدء في هدم مبنى المرج الشمالي إلى ما بعد اختتام المناقشة العامة. وأشار أيضاً إلى أنه تجري أعمال التخطيط لهدم المبنى، وأنه قد صدر طلب عروض للبائعين، وأن العمل في هدم المبنى يتوقع أن يبدأ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ وأن يكتمل في أوائل ٢٠١٦. وذكر أنه سيلي ذلك إنشاء المساحات الخضراء التي يتوقع الانتهاء منها في أواخر عام ٢٠١٦. وورد في التقرير المرحلي السنوي الرابع عشر للأمين العام عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/71/309) أن أنشطة الهدم اكتملت في تموز/يوليه ٢٠١٦ وأن أعمال إنشاء المساحات الخضراء ستُنجز نهائياً بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

٤٦ - وقد أُنجزت أعمال هدم مبنى المؤتمرات بالمرج الشمالي وصدرت شهادة الإنجاز النهائي في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٧، بينما لم تنجز بعد أعمال إنشاء المساحات الخضراء. وكانت الإدارة قد توخت أن الأنشطة الجارية ستواجه مخاطر من قبيل أثر برودة الطقس، وقيام البناء بتفكيك الموقع بسبب برودة الطقس، وتعديل نموذج التعريشة في جدار منبر الجمعية العامة استناداً إلى آخر استعراض أجراه المهندس المعماري، وإرجاء غرس أشجار الكرز حتى ربيع عام ٢٠١٧ بسبب الأحوال الجوية. ويتوقع أن ينجز القدر الأكبر من الأعمال بحلول أيار/مايو ٢٠١٧ وأن يتم الإنجاز النهائي بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٧. وأعيد تركيب الأعمال الفنية. وحدثت زيادة قدرها ٤٠٠ ٠٠٠ دولار في التكلفة النهائية للمشروع، من ١٩ مليون دولار إلى ١٩,٤ مليون دولار، وهو ما يقل عن المبلغ الأصلي المتنبأ به وقدره ٢٠ مليون دولار.

٤٧ - ولاحظ المجلس أن هناك تأخيراً مدته ١٤ شهراً عن الموعد الأصلي المقرر للإنجاز. وقد أثر التأخير في هدم مبنى المرج الشمالي على كل من أعمال إنشاء المساحات الخضراء في المرج الشمالي ونقل الأعمال الفنية الخارجية والهدايا المتضمنة في أعمال إنشاء المساحات الخضراء. وتعين مرة أخرى تغيير موعد إنجاز أعمال إنشاء المساحات الخضراء، من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (المرجأ من الموعد الأصلي المقرر وهو نهاية عام ٢٠١٥) إلى حزيران/يونيه ٢٠١٧. ووافقت الإدارة على ملاحظات المجلس.

الأعمال المتعلقة بممر الخدمات في الشارعين ٤٢ و ٤٨

٤٨ - وفقاً للمعلومات المستكملة التي أوردتها الأمين العام في تقريره المرحلي السنوي الحادي عشر عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/68/352/Add.2)، كان من المقرر الانتهاء بحلول عام ٢٠١٤ من الأعمال المتعلقة بالأمن في الجادة الأولى وفي الشارع ٤٨، إلا أن التأخيرات في عملية إصدار التراخيص من جانب المدينة المضيفة يمكن أن ترجئ ذلك التاريخ إلى عام ٢٠١٥. وورد في التقرير المرحلي السنوي الثاني عشر للأمين العام عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/69/360) أن الأعمال المتعلقة بالأمن، بما في ذلك إعادة تصميم المدخلين الشمالي والجنوبي لممر الخدمات لتوفير حيز لإنشاء رصيف تحميل عند الشارع ٤٨ وتعديل أنماط سير المرور في الشارع ٤٢ لا يمكن أن تبدأ

أيضاً إلا بعد إصدار المدينة المضيفة للتراخيص اللازمة. وذكر أن هذه الأعمال ستتطلب فترة تصل إلى ١٨ شهراً من أعمال التشييد، ومن المقرر أن تنجز في أواخر عام ٢٠١٦.

٤٩ - وورد في التقرير المرحلي السنوي الرابع عشر للأمين العام عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/71/309) أن الأعمال المتصلة بتأمين مدخلي الشارعين ٤٢ و ٤٨ بدأت في نيسان/أبريل ٢٠١٦ وأنه يتوقع إنجازها بشكل شبه مكتمل بحلول نهاية عام ٢٠١٦ وإنجازها بشكل نهائي بحلول ١ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

٥٠ - وأفادت الإدارة بأن الأعمال المتصلة بتأمين مدخل الشارع ٤٢ أنجزت وأن شهادة الإنجاز النهائي صدرت في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٧؛ وأن إدارة شؤون السلامة والأمن والمقاول قررا المواصفات الفنية للمطبات الخارجية الأسفلتية وموقعها، غير أنه بسبب الأحوال الجوية، ستنجز أعمال التشييد في ربيع عام ٢٠١٧ عندما يعاد فتح منشآت الأسفلت. وأضافت الإدارة أن الأعمال المتصلة بالشارع ٤٨ لا تزال جارية وأنه قد وضعت تصورات للمخاطر التي قد تواجهها الأنشطة وأن الأنشطة الجارية الرئيسية تشمل تركيب أحواض تجميع أرجئ تركيبها بسبب سوء الأحوال الجوية. كما ذكرت أن أعمال التشييد الداخلية لا تزال جارية وأنه قد تعين تمديد موعد إنجاز القدر الأكبر منها بسبب حدوث تأخير في الحصول على نقطة توصيل الكهرباء لكي تختبرها إدارة المطافئ بمدينة نيويورك. وفيما يتعلق بغرف تفتيش البريد، أفادت الإدارة بأن إدارة شؤون السلامة والأمن والخبير الاستشاري يستعرضان الجدول الزمني المنقح لمراحل التنفيذ. وتتوقع الإدارة أن يُنجز القدر الأكبر من الأعمال المتصلة بالشارعين ٤٢ و ٤٨ بحلول ١ حزيران/يونيه ٢٠١٧ وأن تنجز الأعمال بشكل نهائي بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وبوجه عام، كانت هناك زيادة في التكلفة النهائية قدرها ٨٠٠ ٠٠٠ دولار، من ١٧,١ مليون دولار إلى ١٧,٩ مليون دولار.

٥١ - ولاحظ المجلس أنه حدث تأخير مدته سنتان وستة أشهر عن الموعد المقرر الأصلي للإنجاز (نهاية عام ٢٠١٤). ووافقت الإدارة على ملاحظات المجلس.

الحلول المؤقتة لمبنيي المكتبة والملحق الجنوبي

٥٢ - ورد في تقرير المجلس (A/71/5 (Vol. V)) أنه قد حدثت تأخيرات كبيرة في إنجاز الحلول المؤقتة مقارنة مع الخطة الأصلية التي وضعها مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر قبل إغلاقه في تموز/يوليه ٢٠١٥. فموعد الإنجاز النهائي لإعادة تصميم مبنى المكتبة كان آذار/مارس ٢٠١٦ ولإعادة تصميم خدمات الطعام البديلة في مبنى الأمانة العامة ومبنى المؤتمرات كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وقد بدأت أعمال تشييد غرف الدراسة والمكاتب في الطابق السفلي الثالث من مبنى المرج الشمالي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ وكان يتوقع إنجاز القدر الأكبر منها في نيسان/أبريل ٢٠١٦. وكانت التكلفة الأولية المتوقعة للحلول المؤقتة تبلغ ١٤ مليون دولار (تكلفة تقديرية في عام ٢٠١٥)، خفضت إلى ١٢,٥ مليون دولار (تكلفة تقديرية في آذار/مارس ٢٠١٦).

٥٣ - وأفادت الإدارة بأنه تم إنجاز التدابير المؤقتة الثلاثة المتخذة لنقل المهام المضطلع بها في مبنيي مكتبة داغ هيرشولد والملحق الجنوبي بهدف ضمان استمرارية أداء المهام. وترد التفاصيل أدناه:

- أعيد تصميم مبنى مكتبة داغ همرشولد وتجديده بحيث يقتصر وجود الموظفين على الجانب الشمالي من المبنى، مع اقتصار الجانب الجنوبي على الاستخدامات التي لا تتضمن وجود موظفين، من قبيل تخزين المعدات والمواد التابعة للمكتبة. وقدرت الميزانية الأولية لهذا المشروع بمبلغ ٤ ملايين دولار وبلغت التكلفة الفعلية النهائية ٢,٨ مليون دولار.
- نُقلت غرف الدراسة وبعض المكاتب التي كانت موجودة سابقاً في مبنى الملحق الجنوبي إلى المبنى الامتدادي الأصلي في المرج الشمالي الأصلي، في الطابق السفلي الثالث تحت الموقع الذي كان يحتله مبنى مؤتمرات المرج الشمالي المؤقت. وإضافة إلى ذلك، نُقلت صالة المترجمين الشفويين والحيّز المتاح للموظفين إلى مبنى الأمانة العامة. وقدرت الميزانية الأولية لهذا المشروع بمبلغ ٥ ملايين دولار وبلغت التكلفة الفعلية النهائية ٥,٣ ملايين دولار.
- نُقلت الكافيتريا التي كانت موجودة سابقاً في مبنى الملحق الجنوبي إلى مواقع خدمات الطعام البديلة التالية:
 - مقصف في الطرف الجنوبي للطابق الرابع من مبنى المؤتمرات يشمل خدمة استلام الطلبات المرسلة إلكترونياً
 - مقصف للأطعمة الجاهزة في الطابق السفلي الأول من مبنى الأمانة العامة
 - محطة لاستلام الطلبات المرسلة إلكترونياً ولتناول القهوة والوجبات الخفيفة في الطرف الشمالي من بهو الأمانة العامة.
- وقدرت الميزانية الأولية بمبلغ ٥ ملايين دولار وبلغت التكلفة الفعلية النهائية ٣,٦ ملايين دولار.
- ٥٤ - ولاحظ المجلس أن الإدارة أفادت سابقاً في آذار/مارس ٢٠١٦ بأن نقل الكافيتريا الموجودة بمبنى الملحق الجنوبي قد أنجز بتكلفة تقدر بمبلغ ٤,٣ ملايين دولار. كذلك أفادت الإدارة بأن أعمال التجديد المحدودة لمبنى مكتبة داغ همرشولد قد أنجزت بتكلفة تقدر بمبلغ ٣,١ ملايين دولار. إلا أن الإدارة أفادت الآن بأن التكلفة الفعلية لنقل كافيتريا مبنى الملحق الجنوبي بلغت ٣,٦ ملايين دولار والتكلفة الفعلية لأعمال التجديد المحدودة لمبنى المكتبة بلغت ٢,٨ مليون دولار. ووافقت الإدارة على ملاحظة المجلس.

دال - إدارة المجمع

- ٥٥ - أنجز القدر الأكبر من جميع أعمال المجمع وسلّمت إلى الأمم المتحدة بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وما برحت الإدارة تتولى إدارة المجمع وصيانته باستخدام مزيج من موظفي الأمم المتحدة وعقود خدمات الصيانة.

إدارة العمليات اليومية

- ٥٦ - تلقى مكتب المساعدة بدائرة إدارة المرافق نحو ١٧ ٠٠٠ طلب خدمة خلال عام ٢٠١٦، مما استلزم إصدار ١٨ ٧٠٧ أوامر عمل. ومن مجموع هذه الطلبات الـ ١٧ ٠٠٠، كان هناك نحو ٦ ٠٠٠ طلب تتعلق بمسائل الكهرباء والتدفئة والتهوية وتكييف الهواء وبمسائل السباكة. وتتضمن إجراءات إغلاق طلب الخدمة استقصاء غير إلزامي لمعرفة مستويات الرضا عن الخدمة. ويحتوي

الاستقصاء على خمسة أسئلة تتعلق بحسن توقيت الخدمات وجودتها. وأبلغ مستوى مرتفع لرضا المستخدمين عن تسوية طلبات الخدمة. ولاحظ المجلس من البيانات المقدمة أن عدد الردود على الاستقصاءات بلغ ٦٩٨ ٢ رداً فقط مقارنة بطلبات الخدمة التي تناهز ١٧ ٠٠٠ طلب (بما يمثل معدل رد نسبته ١٦ في المائة فقط)، وهو ما قد لا يشكل عينة تمثيلية. بيد أن الإدارة لم تتمكن من تقديم تفاصيل بشأن طلبات الخدمة وتسويتها. وعلى النحو الذي أشار إليه المجلس سابقاً، تستطيع دائرة إدارة المرافق أن تذهب أبعد من ذلك بوضع لوحة متابعة بسيطة للإدارة للإبلاغ عن الأداء في ضوء المؤشرات الرئيسية، ووضع معايير متعلقة بحجم ونوع الاتصالات المتوقع أن يتلقاها مكتب المساعدة، بحيث يمكن استخدامها لرصد الأداء (انظر (A/71/5 (Vol. V)).

٥٧ - واتفقت الإدارة مع ملاحظات المجلس مع بيان أن طلبات الخدمة لا تمثل إلا جانباً واحداً من صيانة المجمع استجابة لطلبات ملموسة من الموظفين.

ترتيبات الصيانة

٥٨ - أفاد الأمين العام في تقريره المرحلي السنوي الرابع عشر عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/71/309) بأنه في حين أن المباني المجددة حديثاً تتطلب إجمالاً مجهوداً أقل للصيانة والتصليح، فإن النظم والمعدات المتطورة المركبة حديثاً تستلزم خدمة أكثر اتساقاً وأعلى كلفة. وأشار التقرير أيضاً إلى أن صيانة النظم الجديدة تتطلب مستويات عالية من الخبرة التقنية التي لا تتوافر داخل الأمانة العامة، وبالتالي يلزم الاستعانة بخدمات بائعين تجاريين ذوي طبيعة خاصة. وقد أبرمت الإدارة ٣١ عقداً من عقود خدمات الصيانة^(٣) للمقر تقدر تكلفتها السنوية بمبلغ ١٧,٠٦ مليون دولار، يخصص منه ١١ مليون دولار لخدمات التنظيف والرصيد المتبقي لخدمة النظم المركبة حديثاً. وترد في الجدول ٥ النفقات التراكمية على صيانة أصول المخطط العام لتجديد مباني المقر (في إطار الباب ٢٩ دال^(٤)) من الميزانية البرنامجية المقترحة) منذ فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ولا تشمل هذه النفقات تكاليف الصيانة الرئيسية (في إطار الباب ٣٣^(٥)) من الميزانية البرنامجية المقترحة) التي بلغت نحو ٨,٥ ملايين دولار لفترة السنتين الواحدة وتكاليف المنافع التي تبلغ نحو ٢١,٧ مليون دولار لفترة السنتين الواحدة.

(٣) لا يشمل ذلك: (أ) عقود توريد المواد وقطع الغيار التي يوجد منها ٢٣ عقداً تبلغ قيمتها التراكمية ٠,٨٧ مليون دولار؛ (ب) نفقات مقدارها ٠,٠٨ مليون دولار على الحواجز الأرضية الأمنية لإيقاف المركبات عند بوابات المقر، وخدمات مكافحة الآفات وتزويق الوثائق، التي لم تنفذ بشأنها عقود رسمية. وإضافةً إلى ذلك، أفادت الإدارة بأن هناك ثلاثة عقود في مرحلة تقديم العطاءات.

(٤) ميزانية خدمات الدعم المشتركة.

(٥) ميزانية النفقات الرأسمالية المتصلة بالتشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية.

الجدول ٥

نفقات الصيانة في إطار الباب ٢٩ دال من الميزانية البرنامجية المقترحة

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

٢٠١٩-٢٠١٨	٢٠١٧-٢٠١٦	٢٠١٥-٢٠١٤	٢٠١٣-٢٠١٢	٢٠١١-٢٠١٠	٢٠٠٩-٢٠٠٨	٢٠٠٧-٢٠٠٦
٣٩,٥٧ (ب)	٣٦,٦٢ (١)	٢٩,٨٥	٢٧,٨٩	٢٧,١٥	٣٢,٠٣	٢٩,٧٦

المصدر: معلومات قدمتها الإدارة.

(أ) مبالغ فعلية لعام ٢٠١٦ وتوقعات لعام ٢٠١٧.

(ب) توقعات.

٥٩ - وإضافةً إلى خدمات الصيانة التعاقدية، تشارك في صيانة أصول المخطط العام الورش الداخلية للكهرباء والتدفئة والتهوية وتكييف الهواء والسباكة والأعمال الميكانيكية. وكما أفاد المجلس في العام الماضي، تطلبت إدارة المباني والنظم المحددة أربعة موظفين إضافيين في قسم الخدمات الهندسية^(٦)، ليرتفع مجموع الموظفين إلى ٨٣ موظفاً. (A/71/5 (Vol. V)). وأفادت الإدارة بأنه نتيجة للقيود المتعلقة بملاك الموظفين والميزانية، خفض التواتر المقترح لبعض إجراءات الصيانة. كما أفادت بأن ملاك الموظفين في ورشة التدفئة والتهوية وتكييف الهواء ليس كافياً مقارنة بالحاجة إلى الصيانة الوقائية الأساسية وأن الموارد الحالية من الموظفين لا تكفي لاستيفاء الحد الأدنى من الصيانة الذي توصي به الجهة المصنّعة. وبينت الإدارة أنه توجد حاجة إلى نحو ٢٣ ٧٤٢ ساعة عمل سنوياً في ورشة التدفئة والتهوية وتكييف الهواء التي تبلغ قدرتها حالياً نحو ١٨ ٠٠٠ ساعة عمل. ولا يشمل ذلك الاحتياجات من الموارد للمهام المتعلقة بأعمال التصليح الطارئة أو التصحيحية، وخدمة العملاء، والإشراف على المقاولين والموظفين، التي تؤديها أيضاً الورشة في حدود الموارد المتاحة. وأشار إلى أن ذلك سيستلزم زيادة في الموارد بنسبة ٣١ في المائة في ورشة التدفئة والتهوية وتكييف الهواء لاستيفاء أدنى المعايير فحسب، وهو ما لا يستوفي الحد الأدنى من المعايير الذي توصي به الجهة المصنّعة.

٦٠ - واستجابة لتوصيات المجلس السابقة^(٧)، أفادت الإدارة بأنها تعتمد تنفيذ وحدة صيانة المنشآت في نظام أوموجا لتسجيل البيانات التفصيلية عن تاريخ المعدات والصيانة. وسُتستخدم هذه البيانات الجديدة لتحسين أنشطة الصيانة، ولكفالة أن تؤدي هذه المسؤوليات بشكل فعال. وفي آذار/ مارس ٢٠١٦ اعتزمت الإدارة الاستعانة بخدمات شركة متخصصة في نهاية عام ٢٠١٧ بعد أن تكون قد أتيحت في وحدة صيانة المنشآت في نظام أوموجا بيانات ١٢ شهراً من بيانات الصيانة. وكان يُتوقع أن تجري تلك الشركة استعراضاً مستقلاً خارجياً لممارسات ونُهج الصيانة وأن تقيّم التوازن بين تعهيد أعمال الصيانة للمصادر الخارجية وبين توفيرها بالاستعانة بالطاقات الداخلية بحيث تتحقق فعالية الكلفة في استخدام الموارد. إلا أنه كما ورد في التقرير المرحلي السنوي الرابع عشر، يعتمد القيام بذلك الآن في أواخر عام ٢٠١٨.

(٦) القسم التابع لدائرة إدارة المرافق المسؤول عن تخطيط وتنظيم الصيانة التشغيلية للمباني، بما في ذلك إدارة النظم الميكانيكية والكهربائية ونظم السباكة.

(٧) (A/69/5 (Vol. V)، الفقرة ٢٥ (ج)).

٦١ - وفي حين أنجز الاختبار التجريبي لوحدة صيانة المنشآت في نظام أوموجا، فإن هذه الوحدة لم تنشر بعد. وكما هو مذكور في التقرير المرحلي السنوي الثامن للأمين العام عن مشروع التخطيط المركزي للموارد (A/71/390)، فإن عمليات إدارة الخدمات، بما في ذلك تخطيط ورصد الصيانة الوقائية للمباني والمعدات وغير ذلك، تشكل جزءاً من "المشاريع الأخرى المتعلقة بالتوسعة ٢" المنفذة في إطار التوسعة ٢ لنظام أوموجا. وبالتالي، فإن وحدة صيانة المنشآت في نظام أوموجا ستكون جزءاً من المشاريع الأخرى المتعلقة بالتوسعة ٢ للنظام. ويذكر التقرير أنه من المقرر أن تنفذ هذه المشاريع بحلول الربع الثالث من عام ٢٠١٨. ويتعين على دائرة المرافق أن تقوم بأعمال التنسيق مع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشأن الموعد الزمني لنشر وحدة صيانة المنشآت في نظام أوموجا في وقت مبكر لضمان الاستعانة بخدمات شركة متخصصة بنهاية عام ٢٠١٨ حسبما هو مقرر. ويمكن أن يوفر تقرير الخبراء الاستشاري المدخلات اللازمة لإعداد خطة صيانة شاملة للأجل الطويل تشمل الاحتياجات من الموارد من الطاقات الداخلية والمتعاقدين.

٦٢ - ويوصي المجلس الإدارة ببذل الجهود لتنفيذ وحدة صيانة المنشآت في نظام أوموجا لتمكين إجراء استعراض مبكر لممارساتها في مجال الصيانة. فمن شأن ذلك أن يمكن الإدارة من إعداد خطة طويلة الأجل للصيانة تغطي أي ثغرات في جهودها في مجال الصيانة.

٦٣ - ووافقت الإدارة على ملاحظات المجلس. وأفادت الإدارة بأن تكاليف الصيانة خفضت في مشروع الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ويتوقع أن تكون في مستوى لا يزيد على المستوى المحدد لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

إدارة الأصول في الأجل الطويل

٦٤ - لتفادي الحاجة في المستقبل إلى مشروع تحديد باهظ التكلفة ومعطل للأعمال كمشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر، يتعين على الأمم المتحدة الانتقال من نهجها التقليدي في الصيانة القائم على رد الفعل صوب نهج للصيانة الوقائية. وقيم الاستعراض الاستراتيجي للمرافق حالة العقارات العالمية للمرة الأولى، وبعد إجراء تحليل للاستبدال المستند إلى دورات الحياة، اقترحت الإدارة أول برنامج لها لصيانة الأصول العقارية يمتد على عشرين عاماً. واستجابةً لطلب الجمعية العامة إجراء تقييم أدق للتكاليف والفوائد المحتملة لوضع نهج وقائي للصيانة بالمقارنة مع نهج رد الفعل المتبع حالياً، استعانت الإدارة بخدمات شركة استشارية متخصصة في تقدير التكاليف من أجل إجراء تحليل مقارنة للتكاليف والفوائد. وبين التحليل أن اتباع نهج وقائي في صيانة المباني المحددة الثلاثة يمكن أن يحقق وفورات قدرها ٦٩٤ مليون دولار على مدى ٥٠ عاماً. بيد أن الجمعية العامة طلبت معلومات تفصيلية تتعلق بمنهجية التحليل المقارن ومقارنة مع تطبيق استراتيجيات مماثلة في كيانات عامة أخرى. ويرى المجلس أنه ينبغي للإدارة تعجيل الجهود لترشيح نهج الصيانة بحيث تضمن حصول الأمم المتحدة على أقصى قيمة ممكنة من الاستثمارات في أصولها الرأسمالية.

٦٥ - ولاحظت الإدارة الشواغل التي أعرب عنها المجلس وأكدت له أنها ستستمر في اتخاذ خطوات لمعالجة هذه الشواغل من خلال تقديم التقارير ذات الصلة إلى الجمعية العامة.

حماية الأصول

٦٦ - تتمثل أصول المخطط العام لتجديد مباني المقر في المباني بأسرها، باعتبارها مرافق جاهزة للتشغيل، بكل ما تشمله من نظم فرعية عديدة. وتشكل جميع أصول المخطط العام جزءاً من كامل أصول المنظمة وهي ليست معزولة أو منفصلة عن باقي البنود لأغراض الرقابة. وقد أدى تجديد المباني والطوابق السفلية إلى تهيئة بيئة عمل أكثر حداثة تُشغّل بنظم ومعدات متطورة، إضافة إلى توفير قدر أكبر من الأمن لجزء كبير من المجمع. ومن الضروري إدارة المباني والنظم المجددة وحمايتها من أجل زيادة فوائد المجمع المجدد إلى أقصى حد.

٦٧ - ولاحظ المجلس أنه أجريت في عام ٢٠١٦ عملية للتحقق المادي من أصول مقر الأمم المتحدة. وقام المجلس بتحليل تقرير التحقق المادي الذي قدمته الإدارة فيما يتعلق بالمباني المجددة في إطار مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر، التي تشمل مبنى الجمعية العامة ومبنى الأمانة العامة ومبنى المؤتمرات ومبنى المرج الشمالي، وقدم الملاحظات التالية:

- من مجموع ١٠٠٠ من الأصول التي جرى التحقق منها أثناء عملية التحقق المادي، تعذر تحديد أماكن ٢٠٨ أصول، تمثل نسبة ٢٠,٨ في المائة من مجموع الأصول المحققة
- تضمنت الأصول الـ ٢٠٨ التي تعذر تحديد أماكنها ما يلي:
 - ١٥٠ أصلاً كانت متاحة في عام ٢٠١٥
 - ٢٥ أصلاً أنشئت في عام ٢٠١٥
 - ٣٣ أصلاً لم يستدل على مكانها منذ عام ٢٠١٤
- لاحظ المجلس أيضاً أن وجود ثمانية خواديم ملفات للشبكات المحلية ضمن الأصول المذكورة أعلاه التي لم يستدل على مكانها يشكل خطراً على أصول المعلومات لدى المنظمة
- علاوة على ذلك، كان هناك ٧٨ أصلاً لم يبين مكانها الأولي.

٦٨ - ومع قيام الإدارة بالأعمال اللازمة لإدارة العمل اليومي للمجمع، فإن من الأمور الحيوية ضمان حماية وسلامة أصول المجمع المجدد. وقد بينت عملية التحقق المادي أن هناك ٢٨٦ أصلاً، من بينها معدات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إما تعذر تحديد أماكنها أو لم تبين أماكنها، وهو أمر يدعو إلى القلق ويشير إلى وجود قصور في الرقابة الداخلية.

٦٩ - ويوصي المجلس الإدارة باتخاذ خطوات لتعزيز إجراءات الرقابة الداخلية لحماية الأصول وتسجيلها ورصدها بصورة سليمة.

٧٠ - وذكرت الإدارة أن عملية التحقق المادي هي جهد مشترك بين الإدارة أو المكتب المسؤول عن الممتلكات والفريق الذي يضطلع بعملية التحقق المادي الفعلية. وأضافت الإدارة أنها ستواصل العمل مع الإدارات والمكاتب على تحسين الإطار الحالي وعلى تعزيز العمليات وآليات الرقابة الداخلية من أجل حماية الأصول وتسجيلها ورصدها بصورة سليمة. وعلاوة على ذلك، ستواصل الإدارة تزويد المكاتب والإدارات بالدعم والتوجيه والتدريب والأدوات لضمان مواصلة تسجيل الأصول ورصدها بصورة سليمة. وقدمت الإدارة أيضاً تأكيدات أنها ستواصل التشديد على أهمية حفظ أصول المنظمة وصونها وعلى

ضرورة أن تحسن الإدارات والمكاتب هيكلها الحالي لإدارة الممتلكات، بالموارد الكافية والمناسبة اللازمة لاضطلاعها بمسؤوليتها فيما يتعلق بإدارة الممتلكات.

٧١ - وأقرت الإدارة بالنتائج التي انتهى إليها المجلس وقبلت توصيته. كما ذكرت أنها ستواصل جهودها لحل أي حالات تضارب في عملية الجرد الفعلي وتحديد أماكن الأصول التي لم يُعثر عليها. وأضافت أن الأمين العام يعترم تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في الجزء الرئيسي من دورتها الثانية والسبعين بشأن تعزيز إدارة ممتلكات المنظمة.

هاء - تحقيق الحد الأقصى من فوائد الجمع المجدد

كفاءة استخدام الطاقة

٧٢ - استهدف المخطط العام لتجديد مباني المقر تخفيض استهلاك الطاقة بنسبة ٥٠ في المائة على الأقل. ولذلك أدمجت في المخطط العام عدة خصائص لتحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة. وتشمل هذه الخصائص إنشاء مكاتب مفتوحة واستخدام تجهيزات للتبريد مقتصدة في استهلاك الطاقة وإمداد المجمع بأسره بإضاءة موفرة للطاقة واستخدام أسطح زجاجية خارجية في المباني المجددة. ولدى مقر الأمم المتحدة أيضاً نظامان لإدارة المباني. ويتحكم هذان النظامان في استخدام الطاقة، عن بعد وبوسائل قابلة للبرمجة، ويمنعان الهدر. وفي تموز/يوليه ٢٠١١، أجرى خبير استشاري دراسة عن الكفاءة التي تحققت في استخدام الطاقة نتيجة لتنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر. واستندت الدراسة إلى نموذج للطاقة لتحديد الاحتياجات من الطاقة وتضمنت مجموعة من معايير استهلاك الطاقة على أساس السياقات المفترضة لساعات العمل ودرجات الحرارة. وخلصت الدراسة من حساباتها إلى وجود زيادة بنسبة ١٥ في المائة في استهلاك الكهرباء وانخفاضاً بنسبة ٨١ في المائة في استهلاك البخار مقارنة بالأرقام المرجعية لعام ٢٠٠٦.

٧٣ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٥، أجرى الخبير الاستشاري نفسه دراسة أخرى لكفاءة استخدام الطاقة روعيت فيها التغييرات الهندسية التي أدخلت في وقت لاحق مثل تنفيذ موفرات الطاقة التي تعمل بالماء وتغير التدفقات من مضخات المياه النهرية. وخلصت هذه الدراسة من حساباتها إلى وجود وفر في الطاقة بنسبة ٢١ في المائة في استهلاك الكهرباء و ٨٩ في المائة في استهلاك البخار مقارنةً بالأرقام المرجعية لعام ٢٠٠٦. وتضمنت الدراسة تنقيحاً لمعايير استهلاك الكهرباء التي استخدمت في الدراسة السابقة (تموز/يوليه ٢٠١١) التي أجراها الخبير الاستشاري. وأفادت الإدارة بأن ساعات التشغيل التي افترضها نموذج الطاقة المنقح خضعت لتغييرات كبيرة جداً وابتعدت كثيراً عن الممارسة الفعلية. غير أنها أضافت أن النموذج لا يأخذ في الاعتبار المبادرات الأخرى الرامية إلى تخفيض استهلاك الطاقة المضطلع بها منذ التقرير، وأبرزها إدخال تعديلات على تجهيزات الإضاءة الثابتة بحيث تعمل بالصمامات الثنائية الباعثة للضوء. وأعربت الإدارة عن أملها في أن يتيح لها أثر هذه الأعمال اللاحقة، التي نفذ معظمها في صيف عام ٢٠١٦، استيفاء الهدف التشغيلي المتوخى لاستهلاك الكهرباء في عام ٢٠١٧.

٧٤ - ولاحظت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها عن التقرير المرحلي السنوي الرابع عشر عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر أن مكاسب الكفاءة التي أبلغتها هاتان الدراستان حُسبت بالاستناد إلى نماذج هندسية وليس إلى الأداء الفعلي. وطلبت إلى الأمين العام أن يُقدّم في تقريره المرحلي القادم

بيانات شاملة عما تحقق من مكاسب في الكفاءة تقبل القياس الكمي، وذلك من حيث استخدام الطاقة وأيضاً من حيث تكاليف المنافع العامة، وأن يستند في ذلك إلى ما تم جمعه من بيانات فعلية.

٧٥ - ولرصد استهلاك الطاقة وإبلاغ الكفاءة في استخدامها، نفذت أداة لمتابعة استهلاك الطاقة والإبلاغ عنه في إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر تقيس استخدام الطاقة وتبلغ عنه بصورة آنية على المستوى الإجمالي وكذلك على مستوى المعدات. وقد دخلت حيز التشغيل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وتسجل هذه الأداة استهلاك الطاقة بوحدة الطاقة. وتمثل التقارير الشهرية التي تولدها الأداة ترتيبات الإبلاغ الرئيسية فيما يتعلق باستهلاك الطاقة. والتقارير الأولية التي ولدتها هذه الأداة كانت في آذار/مارس ٢٠١٧ ولم تكن دقيقة. وأبلغت هذه المسألة إلى البائع وتم إدخال تعديلات أنتجت بعدها تقارير منقحة. وأفادت الإدارة بأنه كانت هناك فروق بنسبة ٢ في المائة تقريباً بين التقارير المتعلقة بالكهرباء وفواتير المنافع. إلا أنها أضافت أنه قد ثبت أن نظام هذه الأداة غير موثوق إذ لا يسجل بدقة بيانات استخدام البخار والغاز والمياه. كما أفادت بأنها تواصل العمل مع البائع على تحسين دقة الأداة وبينت أنها إزاء عدم موثوقية المعلومات المستمدة من الأداة تعتمد على فواتير المنافع لتتبع استخدام تلك المنافع. ولا تستخدم هذه الأداة حالياً إلا كمصدر ثانوي للمعلومات. والعييب الذي ينطوي عليه استخدام فواتير المنافع هو أن المعلومات لا تقدم بصورة آنية.

٧٦ - وقدمت الإدارة جدولاً يوجز المعلومات المتصلة باستخدام الطاقة وفواتير الكهرباء المتصلة بعام ٢٠١٦. إلا أن هذه المعلومات لم تكن مكتملة على النحو الذي يتيح مقارنة فواتير المنافع لعام ٢٠١٦ بالأرقام المرجعية لفواتير عام ٢٠٠٦. وباستخدام المعلومات المتاحة، قارن المجلس أرقام استهلاك الكهرباء في عام ٢٠١٦ بالكيلوواط/ساعة بالأرقام المرجعية لعام ٢٠٠٦. ولاحظ المجلس أنه قد حدث انخفاض بنسبة ١٣ في المائة في استهلاك الكهرباء. إلا أن الإدارة لم تتمكن من تقديم المعلومات والفواتير المتصلة بالاستهلاك في عام ٢٠٠٦ فيما يتعلق بالمنافع الأخرى، بما في ذلك الغاز والبخار والمياه، وأفادت بأنه ليس لديها فواتير عن عام ٢٠٠٦ وأن الخيار الوحيد المتاح لها هو الاعتماد على البيانات الواردة في التقرير الذي أعد في ذلك الوقت. وعلى النحو الذي طلبته اللجنة الاستشارية، يمكن للإدارة أن تقدم في تقريرها المحلي القادم بيانات شاملة عما تحقق من مكاسب في الكفاءة تقبل القياس الكمي مقارنة بالبيانات المرجعية لعام ٢٠٠٦.

٧٧ - وقد أوصت اللجنة الاستشارية في تقريرها عن التقرير المحلي السنوي الرابع عشر عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/71/541) بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يراقب عن كثب استخدام الطاقة ويواصل ترشيد هذا الاستخدام. وعلى الرغم من حدوث انخفاض كبير في استهلاك الطاقة، لاحظ المجلس أن هناك مجالا لمواصلة تحسين المكاسب في الكفاءة عن طريق استهداف تحقيق المعايير المحددة في تقرير الخبير الاستشاري المؤرخ نيسان/أبريل ٢٠١٥، حيثما يمكن. وعلى سبيل المثال، عندما يتم شغل أحد الطوابق في مبنى الأمانة العامة أثناء عطلات نهاية الأسبوع وفي غير أوقات الذروة، يقوم نظام إدارة المباني بتشغيل خاصية التحكم في تدفق الهواء ودرجة الحرارة في كتلة من عشرة طوابق حول الطابق المشغول. ونتيجة لذلك، يترتب على شغل عدد قليل من الطوابق الموزعة في مبنى الأمانة العامة أثناء عطلات نهاية الأسبوع تشغيل خاصية التحكم في تدفق الهواء ودرجة الحرارة في المبنى بأكمله. ومع تنفيذ نظام الاستخدام المرن لأماكن العمل في ثلاثة من طوابق المبنى، يمكن أن تنظر الإدارة في تقييد الإشغال أثناء عطلات نهاية الأسبوع وفي غير أوقات الذروة بحيث يقتصر على الطوابق المخصصة لأماكن العمل المرنة من أجل تحسين الكفاءة في استخدام الطاقة.

- ٧٨ - ويوصي المجلس الإدارة بحل المسائل المرتبطة بأداة متابعة استهلاك الطاقة والإبلاغ عنه، المتعلقة بتسجيل وإبلاغ استخدام البخار والغاز والمياه من أجل تمكين الرصد الآني لجميع المنافع.
- ٧٩ - ويوصي المجلس الإدارة أيضاً بإجراء تحليل جدوى للمعايير المحددة في تقرير الخبير الاستشاري المؤرخ نيسان/أبريل ٢٠١٥ لتحديد مجالات تحسين كفاءة استخدام الطاقة، بعد مراعاة المرونة المعززة التي يتيحها تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر.

تسهيلات الوصول

٨٠ - ذكر الأمين العام في تقريره المرحلي السنوي الثالث عشر عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر أن المخطط العام حسن من سهولة الدخول إلى مجمع المقر وجعله متاحاً بالكامل للأشخاص ذوي الإعاقة. وتتضمن بعض الخصائص الرئيسية لتحسين تسهيلات الوصول ما يلي: توفير أبواب تعمل بالطاقة الكهربائية في المداخل وبوابات دوارة ميسرة للوصول، وتحسين المرور الأفقي داخل المبنى، والنقل الرأسي مع تزويد جميع المصاعد بخاصيات تمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من استخدامها وبأزرار تحكم على ارتفاع مناسب، وتزويد قاعة الجمعية العامة وقاعات المؤتمرات بعناصر تسهيلات الوصول، وتوفير عدد مناسب من مرافق دورات المياه الميسرة بشكل كامل لاستخدام ذوي الإعاقة، ووضع لافتات مكتوبة بلغة بريل.

٨١ - وطلبت الجمعية العامة في قرارها ١٧٠/٧٠ إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الحادية والسبعين تقريراً عن حالة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وتسهيلات الوصول الخاصة بهم في الأمم المتحدة. وعملاً بهذا القرار، قدم الأمين العام تقريراً بعنوان "نحو توفير سبل الإدماج وتسهيلات الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة على الوجه الأكمل في الأمم المتحدة" (A/71/344 و Corr.1)، تضمن أفضل الممارسات وآراء الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وسائر الجهات المعنية فيما يتعلق بتسهيلات الوصول في الأمم المتحدة.

٨٢ - ولاحظ المجلس أنه تم في إطار المخطط العام تنفيذ عناصر تسهيلات الوصول في مجمع المقر. كما لاحظ أن فعالية هذه التدابير لا يمكن أن يقرها إلا المستخدمون. ومن ثم، يرى المجلس أن إجراء عملية تشاور مع مستخدمي هذه العناصر المنفذة حديثاً من تسهيلات الوصول، كالموظفين والوفود والمشاركين، من شأنه أن يتيح للأمانة العامة اتخاذ المزيد من الإجراءات بشأن زيادة فعالية هذه التسهيلات.

٨٣ - ويوصي المجلس الإدارة بإجراء استقصاء للمستخدمين بشأن مدى فعالية خاصيات تيسير الوصول لذوي الإعاقة من أجل تحديد أي ثغرات، إن وجدت، في البنية التحتية المنشأة كجزء من المخطط العام لتجديد مباني المقر.

٨٤ - وقبلت الإدارة هذه التوصية. كما أفادت بأنها قدمت في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ مقترحاً إلى فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الإدارات والمعنية بالتسهيلات الخاصة بالمعوقين بشأن إعداد موقع شبكي لتلقي التعقيبات من جميع مستخدمي مقر الأمم المتحدة لتمكينهم من إبداء انطباعاتهم على تجاربهم فيما يتعلق بتسهيلات الوصول. وأفادت الإدارة كذلك بأن دائرة إدارة المرافق ترأس فريقاً عاملاً أنشئ لوضع هذه الأداة على شبكة الإنترنت.

أماكن العمل المرنة

٨٥ - في القرار ٢٤٧/٦٨ بء (الجزء الرابع)، لاحظت الجمعية العامة، بعد نظرها في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تنفيذ نظام استخدام مرّن لأماكن العمل في مقر الأمم المتحدة (A/68/583)، أن استراتيجيات الاستخدام المرّن لأماكن العمل في الأمم المتحدة ينبغي أن تستهدف تحسين الإنتاجية والكفاءة الإجمالية للمنظمة، وبيئة عمل الموظفين أيضاً.

٨٦ - وعملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٧/٦٨ بء، قدم الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين تقريراً بعنوان "دراسة جدوى شاملة لتطبيق استراتيجيات الاستخدام المرّن لأماكن العمل في الأمم المتحدة" (A/69/749)، يتضمن موجزاً للاستنتاجات الرئيسية التي خلصت إليها الدراسة المتعلقة بالاستخدام المرّن لأماكن العمل، التي أجريت خلال عام ٢٠١٤، بما في ذلك نتائج البرنامج التجريبي للاستخدام المرّن لأماكن العمل في مقر الأمم المتحدة. وأشار التقرير إلى أنه خلال البرنامج التجريبي المنفذ في الطابقين الثامن عشر والتاسع عشر في مبنى الأمانة العامة، زاد عدد مقاعد العمل من ٨٤ إلى ١٠٥، كما أشار إلى أن اقتسام المقاعد حسب الحاجة أتاح إمكانية استيعاب ١٢٨ موظفاً في ذلك الحيز، مع الأخذ في الحسبان عدد الموظفين الغائبين أو الموظفين المسافرين أو الذين يتابعون دورات تدريبية والوظائف غير المشغولة في أي وقت من الأوقات.

٨٧ - وبينت دراسة الجدوى الشاملة المذكورة أعلاه أن التكلفة الكلية لتنفيذ استراتيجيات الاستخدام المرّن لأماكن العمل في مقر الأمم المتحدة تقدر بمبلغ ٩,٦ مليون دولار. وذكرت أن الانخفاض المتوقع في تكاليف استئجار المباني التجارية على الأمد الطويل يقدر بمبلغ ١٩,٧٩ مليون دولار سنوياً نتيجة لإخلاء مباني ديلي نيوز وألبانو وكورت سكوير بعد انقضاء عقد الإيجار. وبالتالي، فإن مجموع تكاليف تنفيذ استراتيجيات الاستخدام المرّن لأماكن العمل ستقابلة التخفيضات في تكاليف الاستئجار والصيانة بحلول عام ٢٠٢٠.

٨٨ - وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، كان قد أنفق على هذا المشروع ١٠,٤٢ ملايين دولار. وعلى عكس ما كان مقرراً أصلاً من عدم تمديد عقود إيجار مباني ديلي نيوز وألبانو وكورت سكوير، تقرر تمديد عقدي إيجار مباني ألبانو وكورت سكوير وعدم تجديد عقدي إيجار مباني ديلي نيوز وإنوفيشن (A/70/708). وعلاوةً على ذلك، ارتفعت تكلفة المشروع من ٩,٦ مليون دولار إلى ٦٥,٧ مليون دولار بسبب زيادة التعديلات وتأكد التكاليف الفعلية. ونتيجة لذلك، فإن تكلفة تنفيذ المشروع ستعوض بحلول عام ٢٠٢٣.

٨٩ - وتذكر الإدارة الآن أن الكفاءة المكتسبة في استخدام الحيز بفضل مشروع الاستخدام المرّن لأماكن العمل سيتيح للأمانة العامة إخلاء ثلاثة مبانٍ (مبنى ديلي نيوز ومبنى إنوفيشن ومبنى اتحاد الأمم المتحدة الائتماني الكائن في كورت سكوير بلونغ آيلند سيتي) وعدم تجديد عقود إيجارها.

٩٠ - وقد نُفذ مشروع الاستخدام المرّن لأماكن العمل في الطابق الثالث عشر بمبنى الأمانة العامة ويتوقع الانتهاء من جميع تنقلات الموظفين في هذا الطابق بنهاية عام ٢٠١٧. ومن المقرر نقل الموظفين الذين يشغلون الطابق الثاني عشر إلى المكان المؤقت في آذار/مارس ٢٠١٧. ويتوقع أن يعود الموظفون إلى المكان المعاد تصميمه بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٧ وقد اكتسب ٦٨ مكاناً إضافياً من أماكن العمل. وستطوي المرحلة التالية على إخلاء الطابقين العشرين والحادي والعشرين من الموظفين، ونقلهم إلى مكان مؤقت في تموز/يوليه ٢٠١٧، وعودتهم إلى حيز معاد تصميمه بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وقد اكتسب

٩٨ مكانا إضافيا من أماكن العمل. وتلي ذلك إعادة تصميم الطابقين الثلاثين والحادي والثلاثين مع تخصيص حيز إضافي يستوعب ٨١ مقعدا.

٩١ - وسيقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة في الجزء الرئيسي من دورتها الثانية والسبعين تقريراً يتضمن معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في هذا الصدد ويعرض خطة لعام ٢٠١٨ تتعلق بتنفيذ مشروع الأماكن المرنة في خمسة طوابق أخرى. وتتوقع الإدارة زيادة قدرها ٦٣٩ مقعداً في ١٣ طابقاً بمبنى الأمانة العامة بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

٩٢ - وذكرت الإدارة أن الجمعية العامة أصدرت تكليفاً بزيادة شغل الطوابق في مبنى الأمانة العامة بواقع ١٤٠ موظفاً كحد أقصى في الطابق الواحد، بينما استهدفت خطة المشروع عدداً يقارب ١١٨ موظفاً في المتوسط في الطابق الواحد. وقد أشارت ملاحظات الاستخدام التي أعادت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ إلى وجود إمكانية لشغل الطوابق بأكثر من ١١٨ موظفاً. ويتمثل الهدف الحالي لمشروع الاستخدام المرن لأماكن العمل في توفير أماكن عمل مرنة في خمسة طوابق بمبنى الأمانة العامة في عام ٢٠١٧، وفي خمسة أو ستة طوابق أخرى بحلول آب/أغسطس ٢٠١٨ حتى يمكن إخلاء مباني ديلي نيوز وإنوفيشن واتحاد الأمم المتحدة الائتماني وعدم تجديد عقود إيجارها. ويتوقع تقرير الأمين العام (A/70/708) أن تزيد أوجه الكفاءة في استخدام الحيز المكتبي عن تلك المتوقعة في تقارير سابقة، إذ يتوقع توافر مساحة إجماليها ١٦٧ قدماً مربعاً للشخص الواحد في المتوسط (بانخفاض عن المساحة المتصورة سابقاً وإجماليها ٢٠٠ قدم مربع للشخص الواحد).

٩٣ - وعقب إعادة تصميم الطوابق الثالث عشر والثامن عشر والتاسع عشر بمبنى الأمانة العامة، أُجريت دراسة بشأن استقصاء مؤشر إنتاجية العمل وبشأن استخدام الحيز المكتبي في مرحلة ما بعد الشغل. وردا على استفسار المجلس، قدمت الإدارة مشروع دراسة عن المرحلة ١ بشأن استقصاء مؤشر إنتاجية العمل وبشأن استخدام الحيز المكتبي في مرحلة ما بعد الشغل للطوابق الثالث عشر والثامن عشر والتاسع عشر بمبنى الأمانة العامة. وبينت الدراسة ما يلي:

- تراجع مستوى رضا الموظفين خلال الفترة من استقصاء ما قبل الشغل للمرحلة ١ إلى استقصاء ما بعد الشغل للمرحلة ١ لأسباب منها انعدام الخصوصية وحركة السير على الأقدام وعدم وجود أماكن للكتب والمواد الأخرى وانعدام القدرة على التركيز واستمرار أجواء التعطيل زاد متوسط استخدام حيز الطوابق من ٣٥ إلى ٣٦ في المائة
- انخفضت فعالية الأعمال التي تتطلب تركيزاً من ٦,٧ إلى ٤,٣ على مقياس من ١٠
- اختار ٧١ في المائة من المحييين الجلوس في نفس المكان معظم الوقت
- بلغت نسبة إشغال صالات العمل ١١ في المائة ونسبة إشغال المقصورات المغلقة ١٩ في المائة
- لم تستخدم المناطق الهادئة على النحو المقصود ولم تستخدم المقصورات المغلقة القريبة منها إلا نادراً. وأسيء استخدام المنطقة الهادئة بسبب العمل المشترك واستخدام الهواتف.

٩٤ - وفي حين أقرت الإدارة بانخفاض رضا الموظفين بوجه عام خلال الفترة من استقصاء ما قبل الشغل للمرحلة ١ إلى استقصاء ما بعد الشغل للمرحلة ١، فقد أضافت أن هذه النتيجة تأثرت على الأرجح بالارتفاع غير العادي في الدرجات المبلغة خلال استقصاء ما قبل الشغل وبمحدودية التواصل في إدارة التغيير. وذكرت الإدارة أيضاً أن تحليل استقصاء ما قبل الشغل أفضى إلى استنتاج مؤداه أن الارتفاع

غير العادي في الدرجات ناتج عن إحجام الموظفين عن تنفيذ التغيير الوشيك، نظرا لأنه سينطوي على تركهم لمكانهم الحالي بالانتقال إلى مكان عمل مرّن. وأضافت الإدارة أن الاستقصاءات التي أجريت في فترة مبكرة تبين درجة أكبر من عدم الرضا عن الحيز. وذكرت الإدارة أن استقصاء ما بعد الشغل أجري في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، لدى عودة الموظفين لتوهم من المكان المؤقت، وهو ما يعني أنهم لم يكونوا قد استقروا تماما في المكان الجديد في وقت إجراء الاستقصاء. وقد أدى مشروع الاستخدام المرّن لأماكن العمل إلى زيادة في عدد أماكن العمل في هذه الطوابق وفي عدد الموظفين الموزعين في تلك الطوابق على حد سواء. إلا أن الملاحظات المتعلقة باستخدام أماكن العمل بينت أنه بإمكان الطوابق استيعاب عدد أكبر من الموظفين. وقد أدجت هذه الملاحظة في الخطط الحالية، وهو ما سيتيح للأمانة العامة أن تقلل بدرجة كبيرة من الاحتياج إلى المباني المستأجرة وسييسر عن تخفيضات كبيرة في تكاليف عقود الإيجار وتكاليف التشغيل التي تتحملها الدول الأعضاء بصورة متكررة. وأعربت الإدارة عن قلقها إزاء استخدام استقصاء ما بعد الشغل في الخلوّص إلى بيانات قطعية عن أثر تنفيذ نظام الاستخدام المرّن لأماكن العمل على الإنتاجية.

٩٥ - ويوصي المجلس الإدارة برصد مكاسب الإنتاجية بصورة منتظمة مع كفالة خفض الاحتياجات من أماكن العمل.

واو - شكر وتقدير

٩٦ - يود المجلس أن يعرب عن تقديره لما لقيه موظفوه من تعاون ومساعدة من وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية والموظفين التابعين له.

(توقيع) شاشي كانت شارما
المراقب المالي والمراجع العام للحسابات في الهند
رئيس مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة
(كبير مراجعي الحسابات)

(توقيع) موسى جمعة أسد
المراقب المالي والمراجع العام للحسابات في جمهورية تنزانيا المتحدة

(توقيع) كاي شيلر
رئيس ديوان مراجعي الحسابات في ألمانيا

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧

حالة تنفيذ التوصيات حتى السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

دورة الجمعية العامة/الفقرة	موجز التوصية	يونيه ٢٠١٧	تعليقات الإدارة على حالة التنفيذ، حزيران/يونيه ٢٠١٧	تعليقات المجلس على حالة التنفيذ، حزيران/يونيه ٢٠١٧	تُنفذت قيد تجاوزتها بالكامل التنفيذ الأحداث لم تنفذ
الدورة الثامنة والستون/الفقرة ٧٧	يوصي المجلس الإدارة بأن تعتمد استراتيجية للاستثمار في الأصول طوال دورة حياتها وأن تقيم خيارات مشفوعة بتكاليف لصيانة مباني المقر طوال فترة حياتها.	في أعقاب صدور تقرير الأمين العام عن الاستعراض الاستراتيجي للمرافق (A/70/697)، الذي يتضمن تحليلاً مقارناً لنهج رد الفعل المتبع حالياً مقابل نهج الاستبدال المستند إلى دورة الحياة لصيانة المباني، طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٨/٧٠، أن تُقدّم معلومات أكثر تفصيلاً عن التكاليف والفوائد المحتملة لاتباع نهج الاستبدال المستند إلى دورة الحياة في تقارير الأمين العام المقبلة. ورهنا بمزيد من الدراسة، تعزم الإدارة تقديم التقرير المقبل من هذا النوع إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين.	رداً على ملاحظات الجمعية العامة بشأن الاستعراض الاستراتيجي للمرافق، أجرت الإدارة تحليلاً للتكاليف والفوائد للصيانة الوقائية مقابل الصيانة القائمة على رد الفعل. إلا أن الجمعية العامة طلبت المزيد من المعلومات عن تفاصيل التكاليف والفوائد المترتبة على وضع برنامج وقائي للصيانة وكذلك إجراء مقارنة مع تطبيق استراتيجيات مماثلة في كيانات عامة أخرى، ولم تقدم هذه المعلومات بعد. ولذلك، يرى المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X	
الدورة الثامنة والستون/الفقرة ٨٢	يوصي المجلس بأن يقوم مكتب خدمات الدعم المركزية باستعراض عقود الصيانة الجارية، على أساس تقييم النطاق الكلي لاحتياجات إدارة المرافق بعد إنجاز المخطط العام لتحديد مباني المقر، وبتقييم إمكانيات الحصول على قيمة أفضل من أي علاقة تجارية استراتيجية يُقيمها في المستقبل	تلاحظ الإدارة أن هذه التوصية مماثلة للتوصية الواردة في الفقرة ١٧ (د) من موجز تقرير المجلس (A/71/5 (Vol. V)) التي أشارت فيها الإدارة إلى أنها ستجري استعراضاً مستقلاً لممارسات الصيانة في نهاية عام ٢٠١٧، بعد إدخال بيانات الصيانة في وحدة صيانة المنشآت في نظام أوموجا باثني عشر شهراً	تعزم الإدارة حالياً إجراء تقييم مستقل لنهجها في الصيانة، في أواخر عام ٢٠١٨، بعد عام من نشر وحدة صيانة المنشآت في نظام أوموجا. ويمكن للإدارة استثمار أي إمكانيات للحصول على قيمة أفضل من أي علاقة تجارية استراتيجية تقيمها في المستقبل بعد تقييم نهجها في الصيانة. ولا يمكن اعتبار التوصية ١٧ (د) من تقرير المجلس لعام ٢٠١٥ بديلة عن هذه التوصية. ولذلك، تعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.	X	
الدورة التاسعة والستون/الفقرة ٢٥ (ب)	إجراء تحقق مستقل من جميع المشاريع الكبرى. فلا يوجد حالياً أي نهج متبع في الأمم المتحدة للتحقق من المشاريع بصورة مستقلة	تعتبر الإدارة أن هذه التوصية تُنفذت نظراً إلى أن المبادئ التوجيهية لمشاريع التشييد التي أصدرها مكتب خدمات الدعم المركزية تتناول مجال التحقق المستقل وسوف تؤخذ في الاعتبار في هياكل إدارة جميع مشاريع التشييد الكبرى المقبلة المعروضة لكي تنظر فيها الجمعية العامة وتبت بشأنها.	تتضمن المبادئ التوجيهية لمشاريع الإدارة والتشييد (آذار/مارس ٢٠١٦) الأحكام التي تكفل التحقق من المشاريع في تنظيم المشاريع. إلا أنها لا تتضمن أحكاماً تكفل تفعيل آلية التحقق في إطار عملية إدارة المشاريع. ولذلك، يرى المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ	X	
		وتذكر الإدارة أيضاً أن مكتب خدمات الدعم المركزية يوفر الإشراف (مع التركيز على إدارة المخاطر) وينشئ هيكل إدارة مصمماً خصيصاً لكل			

دورة الجمعية العامة/الفقرة	موجز التوصية	تعليقات الإدارة على حالة التنفيذ، حزيران/يونيه ٢٠١٧	تعليقات المجلس على حالة التنفيذ، حزيران/يونيه ٢٠١٧	تفصّل تنفيذ الأحداث لم تنفّذ بالكامل
----------------------------	--------------	---	--	--------------------------------------

		مشروع من مشاريع التجديد الكبرى ومشاريع التشييد الكبرى الجديدة، مثل مشروع تجديد مبنى قاعة أفريقيا في مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومشروع التجديد لتخفيف أضرار الزلازل والصيانة المستندة إلى دورة الحياة في مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ		
الدورة التاسعة والستون/الفقرة ٢٥ (د)	الالتزام بإبداء الإدارة العليا لروح قيادية ظاهرة للعيان فيما يتعلق بمشروع الاستخدام المرن لأماكن العمل. وتشير التجربة إلى أنه، على غرار جميع مبادرات التغيير التي تؤثر على بيئة العمل اليومية، فإن تبني الإدارة العليا لدور القدوة سيشكل عنصرا حيويا لكسب قبول الموظفين وتأمين الفوائد المرجوة	من خلال الاجتماعات والعروض، أجرى الفريق المعني بمشروع أماكن العمل المرنة مناقشات مثمرة مع رؤساء الإدارات بشأن سبل المضي قدما في تنفيذ المشروع. وبغية إتاحة إبداء القيادة العليا روحا قيادية ظاهرة للعيان فيما يتعلق بمشروع أماكن العمل المرنة، عقد الأمين العام المساعد لخدمات الدعم المركزية في نيسان/أبريل ٢٠١٦ مناقشة مفتوحة تتسم بالانفتاح والصراحة بشأن المشروع مع الموظفين. وأعلن الأمين العام المساعد، إثباتا لقيادته بالقدوة، عن التزام مكتبه بتنفيذ المشروع تنفيذا تاما. ويعمل الأمين العام المساعد أيضا بشكل وثيق مع كبار المديرين الآخرين كي يكونوا من مؤيدي مشروع أماكن العمل المرنة.	تضطلع الإدارة بمبادرات من قبيل اللقاءات المفتوحة، كما تقوم بأنشطة اتصالات موسعة وغيرها من أنشطة التوعية. وتعزز الإدارة أيضا إجراء استقصاء آخر بشأن إنتاجية العمل. ولذلك، يرى المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ	X
الدورة السبعون/الفقرة ١٧ (ب)	إدارة نواتج المشروع والإبلاغ عن إنجازها، بما في ذلك الفوائد المالية وغير المالية المتوقعة والمحققة من الاستثمار في المخطط العام	في التقرير المرحلي السنوي الثالث عشر للأمين العام عن المخطط العام لتجديد مباني المقر، أدرجت الإدارة موجزا شاملا لفوائد المشروع تمشيا مع الولاية الأصلية للمشروع والإنجازات المتوقعة. وسيُدرج ما يُستجد من معلومات في التقرير الرابع عشر للأمين العام عن المخطط العام لتجديد مباني المقر الذي سيُقدّم إلى الجمعية العامة. وأضيف أن الإدارة ستقدم المزيد من التفاصيل في التقرير المرحلي السنوي الخامس عشر	كانت الإدارة قد قدمت في التقرير المرحلي السنوي الرابع عشر للأمين العام الوفورات في التكاليف المتعلقة بالمنافع. وطلبت اللجنة الاستشارية إلى الأمين العام أن يُقدّم في تقريره المرحلي القادم بيانات شاملة عما تحقّق من مكاسب في الكفاءة تقبل القياس الكمي، وذلك من حيث استخدام الطاقة وأيضاً من حيث تكاليف المنافع العامة، وأن يستند في ذلك إلى ما تم جمعه من بيانات فعلية. ولذلك، يرى المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ	X
الدورة السبعون/الفقرة ١٧ (ج)	التعجيل في إغلاق عقود المخطط العام المتبقية لتعزيز اليقين إزاء تكاليف المشروع النهائية وتحرير أي	تلتزم الإدارة بضمان إغلاق العقود المتبقية ضمن الجدول الزمني والميزانية. وإذا ما تبيّن أي أرصدة غير ملتزم بها بعد إغلاق جميع العقود، سوف تعاد إلى الدول الأعضاء	تتوقع الإدارة إغلاق مشاريع التشييد بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٧. وبعد إنجاز المهام المتعلقة بتسوية الحسابات وتوثيقها، سيغلق عقد الخدمات الاستشارية المتعلقة بإدارة السراج بحلول آب/أغسطس ٢٠١٧.	X

دورة الجمعية العامة/الفقرة	موجز التوصية	تعليقات الإدارة على حالة التنفيذ، حزيران/يونيه ٢٠١٧	تعليقات المجلس على حالة التنفيذ، حزيران/يونيه ٢٠١٧	نُفذت قيد تجاوزتها بالكامل التنفيذ الأحداث لم تُنفذ
وفورات محتملة	الإبلاغ عن كامل مبلغ أي وفورات تنشأ عن إغلاق العقود والأخذ بآليات حوكمة مناسبة لتحديد الطريقة التي يمكن بها استخدام هذه الوفورات، بما في ذلك النظر تحديداً في إعادة الوفورات إلى الدول الأعضاء.	تُقدّم معلومات عن الوفورات المحققة من إلغاء التزامات من السنوات السابقة واستخدامها على أساس منتظم وسوف تُدرج في التقرير المرحلي السنوي الرابع عشر للأمين العام عن المخطط العام لتجديد مباني المقر. ولا يمكن أن تتحقق الوفورات إلا بعد أن تُنجز جميع الأعمال والعمليات ذات الصلة بإنجازا تاما، وتُغلق جميع العقود، وتجري تسوية الحسابات تماما. وإذا ما تبثّت أي أرصدة غير ملتزم بها بعد إغلاق جميع العقود، سوف تعاد إلى الدول الأعضاء.	ولذلك، يرى المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ	X
الدورة الحادية والسبعون/الفقرة ١٧ (أ)	تعزيز النهج المتبع في إدارة المشروع حتى إنجازه في عام ٢٠١٧ عن طريق ما يلي: (أ) تحديث التكلفة النهائية المتوقعة لكل مشروع فرعي؛ (ب) تحديث خطة المشروع لتشمل جميع الأهداف المرحلية الرئيسية للمشروع والأنشطة التي تُدرج في إطاره والاحتياجات من الموارد؛ (ج) تحديث سجل المخاطر المحددة التكاليف بحيث يعكس المرحلة الراهنة من المشروع	وضعت الإدارة مصفوفات مفصلة عن التكلفة النهائية المتوقعة، والأهداف المرحلية الرئيسية للمشروع، و سجل المخاطر المحدد	حدّثت الإدارة التكاليف النهائية المتوقعة وسجل المخاطر. ومن ثم، يرى المجلس أن هذه التوصية قد نُفذت.	X
الدورة الحادية والسبعون/الفقرة ١٧ (ب)	تطبيق المبادئ التوجيهية لإدارة المشاريع التي أعدها مؤخرا مكتب خدمات الدعم المركزية لتقديم ضمان بشأن كفاية ترتيبات إدارة المشروع الحالية للمخطط العام لتجديد مباني المقر	تطوّر الإدارة المبادئ التوجيهية لإدارة المشاريع التي صدرت في عام ٢٠١٦ في عملياتها اليومية	وضعت الإدارة مبادئ توجيهية لإدارة مشاريع التشييد صدرت في آذار/مارس ٢٠١٦. وتشير هذه الوثيقة إلى قرار الجمعية العامة ٦٤/٢٤٣ فيما يتعلق بوضع المبادئ التوجيهية والاستفادة في هذا الصدد من الدروس المستخلصة من المخطط العام لتجديد مباني المقر. وتهدف المبادئ التوجيهية إلى مساعدة أصحاب المشاريع على تحقيق الفعالية في إدارة مشاريع التشييد في المكاتب التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة. وذكرت الإدارة أيضاً أنها تطبق المبادئ التوجيهية في عملياتها اليومية، حسبما ينطبق على المرحلة الراهنة لإكمال المخطط العام لتجديد مباني المقر. ومن ثم، يرى المجلس أن هذه التوصية قد نُفذت.	X

دورة الجمعية العامة/الفقرة	موجز التوصية	تعليقات الإدارة على حالة التنفيذ، حزيران/يونيه ٢٠١٧	تعليقات المجلس على حالة التنفيذ، حزيران/يونيه ٢٠١٧	تُنفذت قيد تجاوزتها/بالكامل التنفيذ الأحداث لم تنفُذ
الدورة الحادية والسبعون/الفقرة ١٧ (ج)	التركيز على تحقيق كل الفوائد المحتملة للاستثمار في المخطط العام لتجديد مباني المقر، وكفالة الاستخدام الأمثل لبيئة العمل الحديثة الجديدة للحد من استخدام أماكن العمل المستأجرة الباهظة التكلفة	يتوقف إحراز مزيد من التقدم على اتخاذ الدول الأعضاء قراراً إيجابياً خلال الجزء الرئيسي من الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة بشأن تمويل تنفيذ الاستخدام المرن لأماكن العمل	تضمنت كل الفوائد الممكن جنيها من مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر خفضاً في تكاليف عقود الإيجار. ويعتزم إغلاق عقد إيجار مبنى ديلي نيوز بعد نيسان/أبريل ٢٠١٧. وعلى عكس ما كان مقرراً أصلاً من عدم تمديد عقدي إيجار مبنيي ألبانو وكورت سكوير، تقترح الإدارة حالياً عدم تمديد عقدي إيجار مبنى إنوفيشن المنتهي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ ومبنى كورت سكوير المنتهي في نيسان/أبريل ٢٠١٨. ولذلك، يرى المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ	X
الدورة الحادية والسبعون/الفقرة ١٧ (د)	إجراء تحليل مفصل لبيانات التشغيل وأعطال المباني لمساعدة الإدارة على إعداد بيان جدوى مقنع يقدّم إلى الجمعية العامة لدعم ميزانية الصيانة المقترحة سنوياً وفي الأجل الطويل	حتى يتسنى إجراء استعراض خارجي مفيد لممارسات الصيانة، يتعين أن يكون قد أتيحت في وحدة صيانة المنشآت في نظام أوموجا بيانات ١٢ شهراً على الأقل من بيانات الصيانة. وفي وقت إعداد هذا التقرير، حُمِلت معلومات تتعلق بنحو ١٥٠ قطعة معدات من نحو ٣ ٥٠٠ قطعة معدات يتعين تركيبها. ولا توجد لدى فريق أوموجا آلية مصممة لتحديث كميات ضخمة من المعلومات المجموعة من مراكز العمل في نظام أوموجا. ولذلك، يتصور أنه لا يمكن إجراء استعراض خارجي لممارسات الصيانة إلا في نهاية عام ٢٠١٧	تعتزم الإدارة حالياً إجراء التقييم المستقل لنهجها في الصيانة في أواخر عام ٢٠١٨، بعد عام من نشر وحدة صيانة المنشآت في نظام أوموجا. وسيكون إعداد بيان جدوى شامل لميزانتي الصيانة السنوية وفي الأجل الطويل ممكناً بعد تقييم نهجها في الصيانة. ولذلك، يرى المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ	X
الدورة الحادية والسبعون/الفقرة ١٧ (هـ)	عرض تحليل أولي لبيانات المرافق بعد إغلاق مبنى المرج الشمالي على الجمعية العامة أثناء الجزء الرئيسي من دورتها الحادية والسبعين، وبيانات سنة كاملة، جاهزة للمراجعة، أثناء الجزء المستأنف من الدورة	أدرجت الإدارة بيانات أولية عن المرافق في سياق التقرير المرحلي السنوي الرابع عشر للأمين العام عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر	لم يكن التحليل الأولي لبيانات المرافق المقدمة لأغراض المراجعة كاملاً، وعلى النحو الذي طلبته اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، يمكن للإدارة أن تبلغ في التقرير المرحلي السنوي القادم للأمين العام بيانات شاملة عما تحقّق من مكاسب في الكفاءة تقبل القياس الكمي، وذلك من حيث استخدام الطاقة وأيضاً من حيث تكاليف المرافق، وأن يستند في ذلك إلى ما تم جمعه من بيانات فعلية. ولذلك، يرى المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ	X
المجموع				٢ ١٠ صفر
النسبة المئوية				١٧ ٨٣ صفر

